مسؤوليات المصارف عن عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
دراسة تحليلية استطلاعية لعينة من المصارف الأهلية العراقية من الناحية التطبيقية [+]

بان ماجد جواد [*] عبد الرضا شفيق البصري [**]

المستخلص:

تعد كفاية رأس المال والملاءة في القطاع المصرفي من العناصر الأساسية لمتانة وقوة مراكز المصارف المالية و التي تهتم بها إدارة المصارف والأجهزة الرقابية والإشرافية في العالم.

ويسعى هذا البحث إلى اختبار تقييم كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر وفقا لسياسات وإجراءات التقييم الذاتي لكفاية رأس المال (ICAAP) (Internal Capital Adequacy Assessment Process) و تحديد مسؤوليات المصارف العراقية في تطبيق ICAAP وانعكاس ذلك قي تدعيم مراكزها المالية وتطوير قدراتها التنافسية وكذلك دارسة المخاطر التي يمكن أن تواجه بالمصرف وقياس هذه المخاطر لتقدير مدى قدرة المصرف على مواجهتها من خلال كفاية رأس المال .

ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة تألفت من ثلاثة مصارف طبقت عليها معيار بازل لكفاية رأس المال للمدة من 2006 لغاية 2010، والمصارف الثلاثة هي عينة من المصارف العراقية تمثلت بمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، والمصرف الأهلي العراقي ، مصرف الائتمان العراقي من المصارف الخاصة .

وقد استخدمت (9) مؤشرات لقياس كفاية رأس المال مصارف العينة هي: رأس المال إلى الودائع، رأس المال إلى إجمالي الموجودات، رأس المال إلى القروض، رأس المال إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، رأس المال إلى الاستثمارات ، رأس المال إلى الالتزامات العرضية، رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة.

BANKS RESPONSIBILITIES FOR INTERNAL CAPITAL ADEQUACY ASSESSMENT PROCESS (ICAAP) EXPLORATORY ANALYTICAL STUDY OF A SAMPLE OF THE IRAQI PRIVATE BANKS IN PRACTICE

Abstract :

The capital adequacy and solvency in the banking sector of the basic elements of durability and strength of the banks and financial centers of interest to the bank management and the regulatory and supervisory bodies in the world.

[+] تاريخ استلام البحث 2012/9/18 ، تاريخ قبول النشر 2013/7/15 .

[*] موظفة في ديوان الرقابة المالية

[**] استاذ مساعد / الكلية التقنية الادارية/بغداد

البحث مستل من رسالة الماجستير للباحث الاول

And this research to test to assess the capital adequacy to face risk according to the policies and procedures of internal capital adequacy (ICAAP) and to define the responsibilities of Iraqi banks in the application of ICAAP and is reflection to support abilities their financial positions and develop their competitive abilities .
As well study the risks that can face the bank and measurement these risks to assess the bank's ability to respond through the capital adequacy .
To selected a sample composed of three banks according with standard Basel capital adequacy for the period 2006 til 2010, which are the Iraqi banks Middle East Iraqi investment, Iraqi National Bank and Credit Bank of Iraq from private banks.
Nine indicators of adequacy of bank capital have been used which are : capital to deposits, capital to total assets, capital loans, capital to risky assets, capital free to risky assets, capital free to assets working, capital investments, capital to liabilities, capital to risk-weighted assets.

المبحث الأول :منهجية البحث

أولاً – مشكلة البحث :

يعد موضوع كفاية رأس المال المصرفي و الملاءة من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية و البنوك على حد سواء كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع البنوك و اتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية في إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، برز احد الاتجاهات المعاصرة في أدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف اليوم وهو التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP (Internal Capital Adequacy Assessment Process)ليمكن المصرف من تحديد المخاطر المالية كافة والتي لم تحددها القوانين والإرشادات الدولية نظراً لخصوصيتها للمصرف ذاته .

تحقظ المصارف برأس مال احتياطي لحمايته من مخاطر السيولة ومخاطر السمعة ومخاطر الإستراتيجية وذلك لعدم وجود نماذج قياسية لقياس هذه المخاطر ، ومع هذا فان هذه الطريقة تفتقر للحساسية تجاه المخاطر وذلك لأنه من غير المنطقي الاحتفاظ برأس مال معين من اجل مخاطر لم يجري قياسها .

ونظرا لما تواجه المصارف العراقية من مشكلات تتعلق بتحديد نموذج متفق عليه لقياس ملاءة رأس المال ويأخذ بالاعتبار الخصائص الوظيفية للمصارف العراقية، فان هذا البحث جاء ليعنى بمحاولة وضع معالم رئيسة لإطار مقترح يعالج هذه الخصائص وبناء على ذلك جاء هذا البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية :

1. ما هي مسؤوليات المصارف العراقية في تطوير معيار لاحتساب كفاية رؤوس مال تتلاءم مع خصائصها الوظيفية ؟
2. هل توجد لدى المصارف العراقية مقومات و أمكانية لتطبيق المعيار الجديد لتقييم كفاية رأس مالها على وفق لمعيار بازل ؟

ثانياً – الأهداف :

1. تقييم كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر للمصارف العينة على وفق سياسات وإجراءات التقييم الذاتي(الداخلي) لكفاية رأس المال (ICAAP) .
2. تحديد مسؤوليات المصارف العراقية في تطبيق ICAAP وانعكاس ذلك في تدعيم مراكزها المالية وتطوير قدراتها التنافسية.
3. اختبار العلاقة التأثيرية بين ICAAP ومسؤولية المصارف المعنية في تطبيقه .

ثالثاً –الأهمية:

1. تبرز أهمية البحث في كون رأس المال يمثل عنصرا أساسيا لوقاية المصرف من تحمل مخاطر يمكن أن تتسرب إلى أموال المودعين وبالتالي تؤدي إلى زعزعة ثقتهم وأضعاف المركز المالي للمصرف .
2. انه يركز على احد المواضيع المصرفية المهمة وهو موضوع التقييم الذاتي لكفاية راس المال ICAAP وهو من العمليات المهمة والضرورية للمصارف العراقية لخدمة عملائها وتعاملاتهم مع دول العالم المختلفة بعد أن أصبح العراق مركز استقطاب الرساميل الدولية .
3. تأتي أهمية البحث من خلال المزايا التي ستحققها المصارف من خلال تطبيق عملية ICAAP وتقوية مراكزها المالية للانخراط في الأسواق المالية الدولية .
4. أهمية تحديد مسؤوليات المصارف العراقية لدورها في التنمية الاقتصادية الشاملة ومتابعة تنفيذ الأهداف وتقييم السياسات المتبعة واكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية منعاً لتكرارها .
5. معرفة مسؤوليات المصارف في ادارة المخاطر من خلال ICAAP ووضع راس مال كافي يكون متلائم مع محفظة وحجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ويتناسب مع حجم المصرف وخصوصية عمله وكذلك مع الظروف البيئية المحيطة به .
6. تغطي ICAAP مخاطر الدعامة الأولى (الائتمان والسوق والتشغيلية) فضلاً عن جميع المخاطر الأخرى (السيولة ،وسعر الفائدة، سعر الصرف ، المخاطر الإستراتيجية، السمعة ،التركيز وغيرها) .

رابعاً: الفرضيات:

يسعى هذا البحث إلى اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التقييم الداخلي لكفاية راس المال ومسؤوليات المصارف .

الفرضية الثانية :توجد علاقة تاثير ذات دلالة معنوية بين التقييم الداخلي لكفاية رأس المال تؤثر ايجابياً في تحديد مسؤولية المصارف عن المخاطر التي تتعرض لها .

الفرضية الثالثة : هناك فروق معنوية بين المصارف عينة البحث وتتفرع منها :

أ- هناك فروق معنوية بين المصارف عينة البحث في مخاطر سعر الفائدة

ب- هناك فروق معنوية بين المصارف عينة البحث في مخاطر سعر الصرف

الفرضية الرابعة:يتأثر سعر الفائدة على المعايير المستخدمة في قياس كفاية رأس المال من خلال معيار كفاية رأس المال

الفرضية الخامسة: يتأثر سعر الصرف على المعاير المستخدمة في قياس كفاية رأس المال من خلال معيار كفاية رأس المال

خامساً : عينة البحث :

جرى اختيار المصارف العراقية الخاصة (مصرف الشرق الأوسط ، مصرف الأهلي العراقي ، مصرف الائتمان العراقي) بوصفها عينة للدراسة وحُددت المدة الزمنية للبحث من سنة (2006) إلى سنة (2010) .

المبحث الثاني: مسؤوليات المصارف في إدارة المخاطر

أولاً : المبادئ المصرفية العامة في قانون المصارف العراقية :

هناك عدة مبادئ مصرفية عامة على المصارف الالتزام بها وهي الآتي [1] :

1. تقوم المصارف بتسهيل إدارتها وعملياتها بطرائق سليمة وتحوطيه وعلى وفق لمتطلبات القانون وأي شروط وقيود مرفقة بإجازات وتراخيص ممارسة الإعمال المصرفية الصادرة عن البنك المركزي العراقي .
2. تحتفظ برأس مال كاف وسيولة كافية وتتخذ ما يلزم من احتياطيات كافية لانخفاض قيمة الموجودات .
3. يحدد البنك المركزي العراقي بواسطة انظمة المعايير التفصيلية لسلوك المصرف التي يستخدمها البنك في ممارسة رقابته التحوطيه تماشياً مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات .
4. يصدر البنك المركزي العراقي انظمة تحدد الكيفية التي تنطبق بها الشروط التشغيلية المحددة للمصارف في أحكام (الباب الخامس : قواعد ممارسة النشاط المصرفي)وفي الانظمة المحددة التي يصدرها البنك بموجب هذا القانون على المصارف وشركاتها التابعة وعلى أساس عالمي موحد .
5. يقوم البنك بإصدار أنظمة تحدد القواعد الخاصة بفروع المصرف التابعة وبشكل خاص فيما يتعلق بشروط المعاملات بين المصارف واي فروع تابعة اخرى التي لا تخضع لعملية الدمج او التوحيد عند اعداد الكشوفات المالية .
6. يصدر البنك المركزي العراقي انظمة تحدد الكيفية التي تنطبق بها الشروط التشغيلية المحددة للمصارف في احكام هذا الباب وفي الانظمة المحددة التي يصدرها البنك المركزي العراقي بموجب هذا القانون على مكاتب الفروع الاجنبية للمصارف الاجنبية
7. متى تم اكتشاف ان رأسمال المصرف يقل عن رأس المال المطلوب بموجب القانون او بموجب انظمة البنك المركزي العراقي يجب ان يخطر المصرف البنك بذلك على الفور .
8. يمثل البنك المركزي العراقي الدليل بما في ذلك وضع قواعد لادارة جيدة للاعمال او يحدد بموجب أنظمته القواعد التي تضمن للمصرف علاقاته الطيبة مع مودعيه وزبائنه .

ثانياً : تعريف المخاطر وإدارة المخاطر :

1. تعريف المخاطر :

المعنى اللغوي (المعجمي) للخطر، هو «احتمال حدوث ضرر ما». وكلمة (احتمال) هنا مهمة، لأنها تضع صفة مستقبلية للضرر.

ويمكن تعريف المخاطر بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها الى القضاء على المصرف وإفلاسه. [2]

وتأسيساً على ذلك، تعرّف المخاطر المصرفية بأنها (احتمال اختلاف العائد المتحقق عن العائد المتوقع من الاستثمارات).

وهناك العديد من التعاريف يطرحها معنيون بالشأن الإداري . المصرفي، وهي تتفق في المضمون وإن اختلفت بالتعبير [3] ، ويمكن تعريف المخاطرة المصرفية بأنها (المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين).

2. إدارة المخاطر .

إدارة المخاطر هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها. تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها. [4]

إدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة. وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها ، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة[5] وتقوم أدارة المخاطر بالاتي :

أ- تتضمن مسؤوليات وحدة إدارة المخاطر في المصرف ما يلي: [6]

1. تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
2. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
3. تزويد مجلس الادارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف بمعلومات عن قياس المخاطر ومحفظة المخاطر (Risk Profile) في المصرف.(يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في المصرف النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس) .
4. توفير معلومات حول المخاطر لدى المصرف لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور . [2]

ب. تقوم لجان المصرف مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة، ومخاطر التشغيل بمساعدة وحدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان . [7]

جـ. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للمصرف معلومات عن وحدة إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت فيها. [8]

3. مسؤوليات مجلس الإدارة لإدارة مخاطر سعر الفائدة:

يقوم مجلس أدارة المصرف باتخاذ الإجراءات لإدارة مخاطر سعر الفائدة كالآتي [1]:

1. معرفة طبيعة ومستوى المخاطر التي سيتحملها المصرف عن سعر الفائدة .
2. التأكد من أن المصرف على معرفة بالمخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة .
3. اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لمراقبة ومتابعة هذه المخاطر .
4. المتابعة المنتظمة لإمكانية التعرض لمخاطر تغيرات سعر الفائدة .
5. وضع الإجراءات اللازمة لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات لإدارة مخاطر سعر الفائدة .
6. تعتمد إدارة المصرف عند قياس تقلبات أسعار الفائدة، اختبارات الضغط من خلال افتراض تقلبات حادة في أسعار الفائدة لمعرفة نتائج هذه التقلبات على ربحية المصرف وعلى وضعه الاقتصادي نتيجة لتغير سعر الفائدة .
7. للمصرف اعتماد طريقة أخرى أو نظام خاص أضافي لقياس مخاطر سعر الفائدة يتوقف على درجة تعقيد عملياته وحساسية أدواته لمخاطر التغير في سعر الفائدة وقدرة أنظمة المصرف على تطبيق هذه الطريقة .

ثالثاً : ICAAP و المخاطر .

لقد اتخذ البنك المركزي العراقي العديد من الإجراءات باتجاه تعزيز ضوابط العمل المصرفي وبصفة خاصة في ما يتعلق بإدارة المخاطر وإجراء اختبارات الضغط المالي والتأكيد على مختلف الجوانب التطبيقية في الركن الثاني من معيار كفاية رأس المال بازل- II الخاص بعملية المراجعة الرقابية. وقد قام بإدخال تعديل في الركن الثاني المشار إليه، بهدف التأكيد على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال(ICAAP)من قبل المصارف ، والتي تعني أنه بالإضافة إلى التزام المصارف بنسبة كفاية رأس المال مقابل مخاطر الركن الأول من معيار بازل-II وهي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق،

ومخاطر التشغيل، فإن على المصارف أيضاً أن تتأكد من أن معدل كفاية رأس المال لديها كاف لمواجهة مخاطر العمل المصرفي بصفة عامة، وليس فقط المخاطر التي جاءت تحت الركن الأول. كذلك تضمنت تلك التعليمات توجيهات صادرة إلى البنوك بشأن إجراء اختبارات الضغط المالي لإرساء منهجية عمل تشكل جزءًا من إدارة المخاطر لدى البنوك. وتقوم البنوك بموجب هذه التعليمات بتقديم اختبارات الضغط المالي ونتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بصورة نصف سنوية [9]، والشكل (1) يبين هيكلية أدارة المخاطر في القطاع المالي:

الشكل (1) هيكلية إدارة المخاطر في القطاع المالي

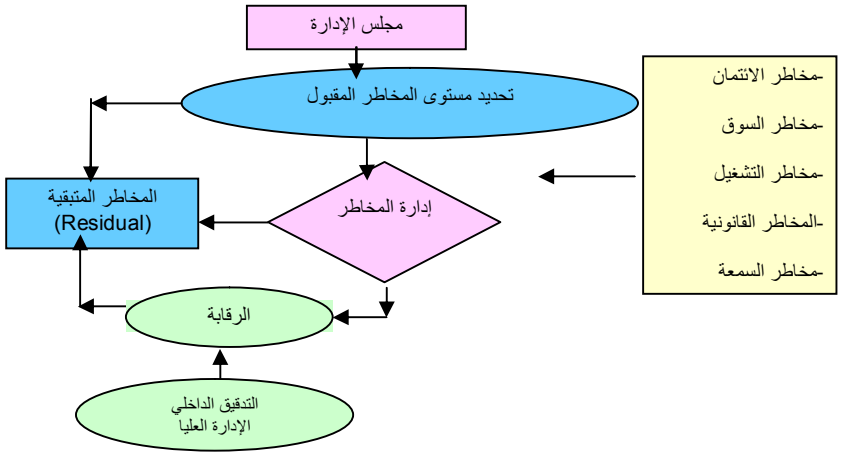

عواد ، أمين ، *"المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر والصعوبات التي واجهتها لبنان في تطبيقها"*، اتحاد المصارف العربية ، مؤتمر تقييم سياسات إدارة مخاطر الائتمان لجنة الرقابة على المصارف لبنان، 2007. www .world – acc.net, basil III, basil II

المبحث الثالث : وظائف البنك المركزي والرقابة على المصارف

اولاً : وظائف البنك المركزي .

للبنك المركزي عدة وظائف وهي :

1. خلق وتدمير النقود القانونية : [10]

أ- كيفية الخلق المباشر لوحدات النقد القانونية (عملية الإصدار النقدي)

2. وظيفة بنك الحكومة .
3. وظيفة بنك البنوك .
4. وظيفة الرقيب على الائتمان .

ثانياً : آلية البنك المركزي في احتساب نسبة كفاية راس المال.

لقد وضع البنك المركزي العراقي الالية والنسبة لكفاية راس المال حيث يجب على كل مصرف ان يحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن 12% .

وتحتسب نسبة كفاية رأس المال وفق المعادلة الآتية [1]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{}$$

صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية + مخاطر السوق

ومكونات المعادلة حسب الملاحق (1)،(2)،(3)، وتحتسب نسبة كفاية رأس المال وفق الآتي [1] :

اولاً : يجب ان لا تزيد الاموال الخاصة (المساندة) على اجمالي قيمة الاموال الخاصة الأساسية لدى المصرف .

ثانياً : ان لا تزيد مجموع الديون المقترضة من المصرف نسبة 50% من الاموال الاساسية على ان يطرح منها 20% سنويا بعد كل سنة من السنوات التي تسبق استحقاقها والبالغة 5 سنوات .

ثالثاً : لا يحتسب الاموال المساندة فروقات اعادةالتقويم اذا لم يتم تقييم العقارات من قبل مكتب خبراء متخصص بشرط موافقة المدقق الخارجي للمصرف على ان يكون التقييم صحيح وواقعي .

المبحث الرابع: التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وبازل II

في هذا المبحث سوف يتم تسليط الضوء على بازلIIو بازلIII باعتبار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP هي الدعامة الثانية لبازلII ومتابعة تطورات الدعامة الثانية من خلال بازلIII .

أولاً: وصف الإطار العام لمقررات لجنة بازل II .

إن أهم ما يتضمنه اتفاق بازل الجديد هو:

أ- أنظمة جديدة وأخرى معدلة بالنسبة لمخاطر القروض والاعتمادات.

ب- تعليمات جديدة فيما يختص بمخاطر العمليات المصرفية.

ج-المراجعة الإشرافية لضمان كون مستوى رأس المال كافيا مقارنة بمستوى مجازفاته.

د-قواعد للسوق تهدف إلى تزويد المستثمرين بما يكفي لإدراك مكانة المصرف من حيث مدى تعرضه للمخاطر.

هـ- يقدم الاتفاق نوعا جديدا من مستويات رؤوس الأموال لمخاطر العمليات المصرفية، أو ما يعرف بمخاطر التشغيل.

كما فرض اتفاق " بازل II" متطلبات نوعية لإدارة كافة أنواع المخاطر[11] وقد ركز الإطار الجديد على الأهداف الرقابية الآتية:

1. الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي.
2. الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
3. تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.
4. التركيز على المصارف النشطة عالميا.
5. ويهدف الاتفاق الجديد إضافة إلى ذلك تحديد رأس المال على قواعد أكثر اقتصادية والى ترشيد تخصيص رؤوس الأموال، من خلال تحديد كمية من رأس المال لكل نشاط من الأنشطة المصرفية وهو ما يسمى برأس المال الاقتصادي. [12] ضماناً لتحقيق الأهداف التي حددتها لجنة بازل، فقد اقترحت اللجنة عدداً من القواعد الجديدة لتطوير وتنمية الدعائم الرئيسة الثلاث لاحتساب رأس المال لتكون سارية اعتباراً من عام 2006.

وسوف يتم عرض تلك الدعائم الثلاث وبالتركيز على الدعامة الثانية باعتبارها موضوع بحثنا وكذلك التعديلات الأخيرة عليها بالتفصيل على النحو الأتي:

ثانياً : الدعائم الأساسية لبازلII.

أ. الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال : (Pillar-1: Minimum Capital Requirement)

بموجب مقررات لجنة بازلII فإن المقام في نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال يتكون من ثلاثة أجزاء هي: المخاطرة الائتمانية ومخاطرة السوق والمخاطرة التشغيلية [13]

1. مخاطر الائتمان Credit Risk

إن المخاطر الائتمانية تنتج عن عدم قدرة المقترضين أو الأطراف الأخرى على سداد التزاماتهم للمصارف والمؤسسات المالية وبحسب بنود متفق عليها، وهنا يأتي دور إدارة المخاطر الائتمانية في إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات آمنة لتعظيم معدلات العوائد حسب المخاطر الحاصلة. [14].

يقترح الاتفاق الجديد لرأس المال ثلاث مناهج لقياس هذا النوع من المخاطر الائتمانية هي:

اولاً: المنهج القياسي Standardizes Approach

ثانياً: منهج التصنيف الداخلي الأساسي Foundation Internal Rating Based Approach

ثالثاً: منهج التصنيف الداخلي المتقدم Advanced Internal Rating Based Approach

2. مخاطر التشغيل Operational Risk

تعرف مخاطر التشغيل طبقا لاتفاق " بازل II" بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل في الأنظمة الداخلية، أو في سلوك أو أداء العنصر البشري وتطبيق الأنظمة أو نتيجة الأحداث الخارجية.][15]

وتعرف أيضا بأنها " الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن عمليات داخلية أو موظفين أو أنظمة داخلية غير ملائمة أو فاشلة أو عن أحداث خارجية " [16]

وتشمل مجموعة كبيرة من الأحداث تتراوح ما بين الاحتيال وتعطل أجهزة الكومبيوتر.

وقد ركزت الاتفاقية الجديدة لرأس المال على مخاطر التشغيل التي دخلت في الاتفاق الجديد والتي لم تكن موجودة في الاتفاق الأول عام 1988[17]

وتقترح الاتفاقية الجديدة مناهج بديلة لقياس المخاطر التشغيلية من المخاطر: [18]

أ- منهج المؤشر الأساسي Basic Indicators Approach

ب- المنهج القياسي Standardized Approach

جـ - منهج القياس الداخلي المتقدم Advanced Internal Measurement Approach

3. مخاطر السوق Market Risks

وهي عبارة عن أوضاع المخاطر المالية للمصرف الناتجة عن التقلبات والتحركات المعاكسة (Adverse Movements) في أسعار السوق

فمخاطرة السوق تتعلق بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية ، وقد أدى انخراط المصارف بدرجة متزايدة في مثل تلك الأنشطة إلى زيادة المخاطر الكلية التي تتعرض لها ، وتصنف مخاطرة السوق ضمن فئة مخاطر المضاربة (Speculative Risk) [18]

* أنواع مخاطر السوق:

1. مخاطر تقلب أسعار الفائدة (Interest-Rate Risk) :
2. مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية (Securities Prices Movement Risk) :
3. مخاطر القوة الشرائية للنقود (Purchasing Power Risk) :

ب. الدعامة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية Supervisory Review Process

والتي هي عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال ICAAP

إن وضع الاتفاق الجديد للملاءة المصرفية موضع التنفيذ يتطلب دورا متزايدا من السلطات الرقابية الوطنية، ففي مقابل توسيع وتنويع مناهج قياس المخاطر وتحديد مستلزمات الأموال الخاصة، وفي مقابل المرونة الكبيرة المتروكة للتقدير الداخلي لإدارةالمصارف يصبح تطوير مناهج الرقابة الاحترازية ووسائل عمل السلطات الرقابية وقدرات المراقبين أمرا ملحا وهذا ما حدا بلجنة بازل إلى جعل الرقابة الاحترازية الدعامة الثانية في البناء الجديد لكفاية رؤوس أموال المصارف وتقوم الدعامة الثانية للإطار الجديد لاتفاق "بازل II" على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة المصارف لتقييم كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر إلى جانب قيام المراقبين بمراقبة هذا التقييم والتدخل حينما تقتضي الحاجة. [19]

ويعتبر توافر هذه المبادئ ضروريا لضمان فعالية إدارة المؤسسات المصرفية بنظم الرقابة عليها. بمعنى آخر تستهدف عملية المراجعة هذه تأكد السلطات الرقابية من إن وضعية رأس مال المصرف وكفايته منسجمة مع بنية وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي تحملها، وكذلك لتمكين هذه السلطات من التدخل بكفاءة وفعالية في حال كان رأس المال غير كاف لتغطية المخاطر القائمة [18]

1. المبادئ الأساسية فهي : [20]

المبدأ الأول: على المصارف أن تعمل على تقييم كفاية رأس المال الإجمالي وذلك بالمقارنة مع محفظة المخاطر لديها والإستراتيجية المتبعة للمحافظة على معدلات رأس المال.

المبدأ الثاني: على المشرفين مراجعة إستراتيجيات كفاية رأس المال الداخلي لدى المصارف.

المبدأ الثالث: على المشرفين التأكد من أن المصارف تعمل فوق معدلات رأس المال التنظيمي الدنيا.

المبدأ الرابع: على المشرفين التدخل بشكل مبكر للحؤول دون هبوط رأس المال إلى ما دون الحدود الدنيا اللازمة لمواجهة المخاطر لدى مصرف ما[12].

المبدأ الخامس: على المشرفين فرض إجراءات تأديبية في حال عدم المحافظة على الحدود المطلوبة لرأس المال، أو عدم رفع معدلات رأس المال إلى الحدود الدنيا.[18].

إن هذه المبادئ الخمسة تدور حول نقطتين أساسيتين :

1. حاجة المصارف إلى تقييم كفاية رأس المال بالمقارنة مع المخاطر الإجمالية.
2. حاجة المراقبين لمراجعة تقييمات المصارف وذلك لتحديد ما إذا كانت هذه المصارف بحاجة إلى حيازة رأس مال إضافي فوق المعدل المنصوص عليه في الدعامة الأولى.

وبالإضافة الى المبادئ الأساسية التي يجب توافرها لضمان أدارة المؤسسات المصرفية فعناك اعتبارات يجب ان تؤخذ في الحسبان عند عملية التقييم وهذه الاعتبارات هي كالآتي :

2. الاعتبارات التي يجب ان تؤخذ في الحسبان عند عملية التقييم :

1. عند أجراء التقييم يجب ان يكون للمقيم حق في الوصول الى سلسلة من المعلومات والاطراف المعنية وقد لا تقتصر المعلومات المطلوبة على المعلومات المنشورة مثل القوانين والانظمة والسياسات ذات الصلة بل وتشمل المعلومات الحساسة مثل التقييم الداخلي والارشادات الاجرائية للمراقبين .
2. يقتضي تقييم التقييد (الالتزام) بكل مبدا من المبادئ الاساسية تقييم مجموعة من المتطلبات ذات الصلة التي من شانها اعتمادا على المبدأ ان تشمل القانون واجراءات الرقابة وعمليات التفتيش الميدانية واساليب التحليل المالي ونظام التقارير الرقابية الدورية ومستوى الافصاح عن المعلومات للجمهور وقوة الجزاءات والعقوبات .
3. ينبغي ان يكون الغرض الرئيسي هو تحديد طبيعة واثر نقاط الضعف في نظام الرقابة المصرفية ومدى تطبيق المبادئ الأساسية كل على حدة .

4. يوجد في بعض البلدان مؤسسات مالية غير المصرفية وقد لا تشكل جزءا من القطاع المالي الخاضع للرقابة او يطبق عليها نظام رقابي فعال على الرغم من انها تقوم ببعض النشاطات الشبيهة بنشاطات المصارف وتمثل حجما هاما من النظام المالي العام وحيث ان المبادئ لا يمكن تطبيقها على هذه المؤسسات المالية غير المصرفية ولكن يتعين على المقيم الاشارة في تقرير التقييم الى هذه النشاطات حينما يكون لها او لنشاطها اثر في المصارف الخاضعة للرقابة الى الاوضاع التي يحتمل ان تتسبب في حدوث مشاكل نتيجة للنشاطات التي تقوم بها هذه المؤسسات المالية غير المصرفية . [21]

وسوف يتم تناول الموضوعات المتعلقة بـ ICAAP باعتبارها موضوع بحثنا كما يلي :

1. مفهوم ICAAP :

تعرف ICAAP بأنها عملية التقييم الداخلي لرأس مال المؤسسات وبيان مدى كفايتها وتغطيتها لجميع المخاطر المادية التي تتعرض لها [22] وكذلك تعني ICAAP انه بالإضافة إلى التزام المصارف بنسبة كفاية رأس المال مقابل مخاطر الدعامة الأولى من معيار بازلII وهي (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل) فان على المصارف أيضاً أن تتأكد من أن معدل كفاية رأس المال لديها كاف لمواجهة مخاطر العمل المصرفي بصفة عامة وليس فقط المخاطر التي جاءت تحت الدعامة الأولى وذلك بالإضافة إلى قيام المصارف بإجراء اختبارات الضغط لإرساء منهجية عمل تشكل جزءا من أدارة المخاطر لدى المصارف،وتقوم المصارف بتقديم تقارير تقييم المخاطر المهمة الخاصة بها ومتطلبات رأس المال على أساس توقعات المستقبل، وتشمل المخاطر المقيمة مخاطر الدعامة الأولى (المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية)، ومخاطر الدعامة الثانية (السيولة وسعر الفائدة، والمخاطر الإستراتيجية، والسمعة والتركيز القروض ، واختبارات الضغط، المخاطر العامة والعوامل المؤثّرة لدى كل مصرف (حجم وتعقد العمليات، البيئة القانونية والتشغيلية للمصرف) ولهذا فان الدعامة الأولى أكثر تكلفة وتطبيقها يؤدي إلى تضييع الوقت أما الدعامة الثانية فإنها أكثر عمقا وأكثر تأثيرا على المدى الطويل، فبدلاً من تغطية مخاطر الدعامة الأولى ويتحمل المصرف تكلفة عن هذه المخاطر فلمقابل يمكن ان نتبع مخاطر الدعامة الثانية وذلك بتحديد جميع المخاطر التي تواجه المصرف وبتكلفة قد تكون اقل من ان يتحمل المصرف تحديد مخاطر الدعامة الأولى وتكون نتائج أفضل ولصالح المصرف . [21]، و على المصارف ان تتفهم قيمة الاستثمار في أنظمة المخاطر حتى تتمكن من التمييز بين أنواع مختلفة من المخاطر وإداراتها على نحو أفضل، وبالتالي ستتمكن من الارتقاء في طريقة اتخاذها للقرارات بشأن خطوط الائتمان التي يتم تطويرها وكيفية تسعيرها، وتصميم برامج مكافأة لا تحفز الأفراد بالإقدام على مخاطر لا مبرر لها وكذلك على المصارف زيادة رأس مالها وفق المبالغ المحددة من قبل البنك المركزي . [22]

والهدف من التقييم الداخلي لكفاية رأس المالICAAP هو ليس زيادة الرأسمال فحسب، بل مساعدة المصرف على تحسين إدارة مخاطره من خلال المعرفة الجيدة والكاملة للمخاطر التي يواجهها وتقييم نوعية إدارتها ، حيث وتوازيICAAP متطلبات رأس المال القانونية بموجب الدعامة الأولى التي يتم احتسابها بموجب التعليمات المحددة [13] .

2.المبادئ ألأساسية لـ (ICAAP).

ومن المتوقع ان لكل بنك عليه تطبيق المبادئ التالية في شؤونه الداخلية لـ (ICAAP).

أ. على كل أدارة مصرف أن تمتلك مجموعة إجراءات لتقييم كفاية رأس المال بالنسبة لمجموعة المخاطر.[23]

ب. أن ال ICAAP هو مسؤولية أدارة المصرف من خلال وضع رأس مال داخلي مستهدف والذي يكون متلائماً مع محفظة المخاطر وظروف البيئة المحيطة به .

ج. يجب أن يكون ال ICAAP مصمم خصيصا للمصرف وان السياسة التي يتبعها المصرف يجب أن تكون موثقة بالكامل ومن مسؤولية الجهات العليا في المصرف . [18]

د. يجب أن يكون ال ICAAP جزء مكمل للعملية الإدارية وثقافة صنع القرار في المؤسسة و يتم مراقبة ICAAP بصورة مستمرة لزيادة كفائتة وتطويره المستمر نتيجة التغيرات في المخاطر وخطط العمل في المصارف .

هـ. أن ال ICAAP مبني على مجموعة من الإجراءات الملائمة للعمل والتي تكون محل مراجعة وفحص مستمر ومنتظم على الأقل مره كل سنة اي ليست عملية تطبيق ساكن لمرة واحدة لكنها عملية متحركة ومستمرة .[24]

و. يجب أن يكون ال ICAAP مبني على محفظة المخاطر بما فيها المخاطر المحتملة وإستراتيجية العمل المستقبلية . [19]

ز. يجب أن يلائم ال ICAAP السياسات المستقبلية ومدى ارتباطها بالعوامل الاقتصادية من خلال سياسة داخلية للحفاظ على مستويات لرأس المال . [23]

ح. يجب أن يكون ال ICAAP مبني على أساس إجراءات قياس وتقييم كافية. [24] .

3. الخصائص الرئيسية ل ICAAP :

يقع التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في صميم المبادئ الرئيسية للتقييم والإشراف المحددة من قبل لجنة بازل ، وقد حددت بازل II الخصائص الرئيسية ل ICAAP :[23]

أ- إشراف الإدارة العليا : منحت بازلII مجلس الإدارة في المصارف مسؤولية وضع ICAAP يتلاءم مع محفظة المخاطر وخطة العمل والتحليل الحالي والمستقبلي لاحتياجات رأس المال .

ب- تقييم رأس المال : إن تقييم رأس المال يتطلب ICAAP يكون شامل ويوفر تحديد جميع المخاطر المادية التي تواجه المصرفوقياسها والافصاح عنها ، وعلى المصرف وضع أهداف لتقييم كفاية رأس المال وامتلاك إجراءات للرقابة الداخلية والإشراف والرقابة.

ج- تقييم رأس المال الشامل: يجب أن تبين ICAAP جميع المخاطر المادية التي تواجه المصرف ، وتمتد ICAAP إلى ابعد من المخاطر التي تغطيها الدعامة الأولى (المخاطر التشغيلية والسوق والائتمان) ، وبالإضافة إليها (مخاطر التركيز ومخاطر الأعمال)وتتضمن ICAAP جميع المخاطر[25]

4. المكونات الرئيسة ل ICAAP :يمكن توضيحها بالشكل (2) وكالآتي :

شكل (2) المكونات الرئيسية ICAAP

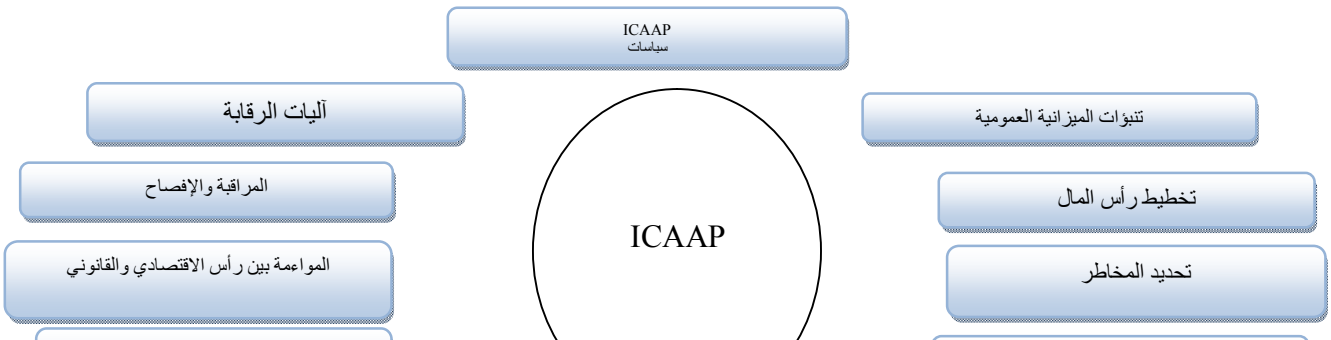

Managing Capital Adequacy with the Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP) –Challenges and Best Practices", An Oracle White Paper , January 2009 , www.oracle.com

5.الصعوبات التي تواجه ICAAP وحلولها ومكوناته :

والآتي الصعوبات المتعددة التي تواجه ICAAP وطرق معالجتها : [23]

أ- تحديد المخاطر :

تتطلب ICAAP في المصارف إن يتم تحديد المخاطر التي يتم مواجهتها حيث إن القوانين الدولية لم تقدم المصارف قائمة شاملة بالمخاطر التي يجب تغطيتها بموجب الICAAP وهي بهذا مسؤولية المصرف لتحديد جميع المخاطر المادية التي يواجهها ، حيث إن بعض المخاطر قد تكون ملائمة للبعض وغير ملائمة للبعض الآخر ، وبهذا فان تحديد المخاطر يتطلب تحليل لنشاطات المصرف ووحدات العمل فيه وبيئة العمل والقوانين والتشريعات والبيانات التاريخية الخ.

ب-تقييم مادية المخاطر :[19]

إن تصنيف كل خطر يتم تحديده للمستويات المختلفة من المادية (غير مادي،منخفض متوسط،مرتفع،ومرتفع جدا) يشكل تحدي لتحديد التصنيف وتقييمه للمستوى المناسب ومثال على ذلك إن مادية خطر الائتمان يمكن أن يتم تقييمها باستخدام مزيج من العوامل كحجم الخطر وتعقيد أدواته ومعدلاته وإمكانية احتسابه الخ.

والطرق القادرة على احتساب وتوفير تقارير لدرجات التقييم المتعددة لاحتساب مادية وتحديد المخاطر يمكنها حل هذه المشكلة،على سبيل المثال مادية خطر التركيز يمكن تقييمه على أساس الحلول المقدمة من التقارير من الجهات المعتمدة المختلفة .

ج- قياس المخاطر: [23]

إن احد المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف في قياس المخاطر هي النماذج المناسبة التي تستخدم في تحديد مادية المخاطر ، وان حلول رأس المال الاقتصادي (*)يوفر أفضل طريقة لقياس المخاطر المتعددة المجربة في تطبيقات ناجحة ومنظمة ومقبولة من قبل السلطات التنظيمية ، وبما إن خطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية تشكل أهم المخاطر المادية ، فعلى المصارف التركيز لإيجاد نماذج مناسبة لتقييم هذه المخاطر ، وهذا سوف يضيف منفعة باسترجاع تكاليف تطبيق هذه النماذج بمراحل مبكرة.

6. سلبيات ICAAP فهي.

(*) رأس المال الاقتصادي :هو الاحتياطي الذي يقدم الحماية ازاء انواع المخاطر المتعددة المتاصلة في اعمال المصرف وهي المخاطر التي سوف تؤثر بطريقة ما في ضمانة الاموال لذلك فان الغرض من راس المال الاقتصادي هو توفير الثقة للمساهمين كما يعد بانه المبلغ المخصص لتغطية الخسائر غير المتوقعة التي تكون محددة من قبل كل مصرف.[27]

من أبرز سلبيات ICAAP وهي بنفس الوقت أبرز التحديات للقطاع المصرفي هو عدم وجود آلية عمل محددة ومتفق عليها عالميا تحدد أسلوب التقييم الداخلي، ولذلك فإنه تقع على عاتق المصرف مسؤولية تفسير وتوضيح كيفية استيفاء ICAAP . على الرغم من هذا التحدي إلا إنه لابد من توفر الأرضية الأساسية لعملية ICAAP لكل مصرف: [26]

1. استقلالية الرقابة والتقييم الداخلي عن الجهاز الإداري والفني للمصرف.
2. تحديد أسلوب الرقابة وإسناد المتابعة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
3. وضع آلية واضحة المعالم للتقييم الشامل للمخاطر.
4. التقييم العادل والشفاف لرأس المال والأصول.
5. إصدار التقارير.

وقد قسمت إتفاقية بازل رأس المال إلى قسمين رأس المال الرقابي Regulatory Capital الذي يمثل الحدود الدنيا لرأس المال لتغطية أنواع المخاطر الثلاثة، و رأس المال الداخلي Internal Capital الذي يمثل رأس المال اللازم لتغطية جميع أوجه المخاطر التي يتعرض لها المصرف، اي ما يعرف بشمولية المخاطر. [28]

ج. الدعامة الثالثة: انضباط السوق Market Discipline أو مستلزمات الإفصاحDisclosure

تأتي هذه الدعامة استكمالا لما ورد في كل من الركيزتين الأولى والثانية، حيث تهدف الاتفاقية إلى دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق عن طريق وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال المصارف. وبهذا ستساعد هذه الدعامة المصارف والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار، إلى جانب تلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه المصارف. [29]

وقد يلجأ المراقبون إلى العديد من الطرق القانونية لإلزام المصارف بإتباع متطلبات الإفصاح. كأن تلزمها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للعامة. ويعتمد مدى التزام المصارف بمثل هذه المتطلبات على السلطة القانونية للمراقبين. وهنا يجب مراعاة ضرورة أن يتماشى إطار الإفصاح المقترح ضمن اتفاق "بازل II" مع المعايير المحاسبية المحلية لكل دولة، بمعنى أن لا تتعارض متطلبات الإفصاح في الاتفاقية الجديدة مع معايير الإفصاح المحاسبي الأكثر شمولا والتي يتعين على المصارف الالتزام بها.

إن انضباط السوق الفعال يتطلب توفر المعلومات الدقيقة في أوانها والتي تمكن مختلف الجهات من إجراء تقييمات صحيحة للمخاطر. وهذا يعني: [19]

1. زيادة درجة إفصاح المصارف عن هيكل رأس المال.
2. زيادة درجة إفصاح المصارف عن بنية مخاطرها وسياساتها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات.
3. استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب.
4. التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف و أدائها العام.
5. ملائمة الأموال الخاصة مع مخاطر المصرف وكذلك المناهج والأنظمة المعتمدة لتقويم المخاطر وحساب كفاية رأس المال[30] .

ثالثاً : إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل II .

أ- إيجابيات اتفاقية بازل II

1. تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المؤسسات المصرفية.

2. تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال.
3. تعزيز ركائز الاستقرار المصرفي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي.
4. تطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال.
5. إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملاءمة للتطبيق في المؤسسات المصرفية على كافة مستوياتها.
6. تقليل المخاطر الائتمانية.
7. تحسين درجات الأمان والدقة في النظم المالية من خلال تطبيق المراقبة الداخلية الداخلية في المؤسسات المصرفية.

ب- سلبيات إتفاقية بازل II .

1. وفقا للمعايير التي وضعتها الاتفاقية، ستواجه المؤسسات المصرفية عقبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية، بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لبعض تلك المؤسسات.
2. فرض ضغوطا على المؤسسات المصرفية لتدعيم مستويات رسملتها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل.
3. مواجهة الضغوط من أجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية والانتقال تدريجيا من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى أسلوب التقييم الائتمان الداخلي.
4. انحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق لتطلعات الدول الصناعية الاثنى عشر.
5. المبالغة في النسبة المقترحة 20 % المخصصة من رأس مال المصرف لمواجهة مخاطر التشغيل. [31] .

المبحث الخامس : الإطار العام لاتفاقية بازل-III .

أولاً : التعريف ببازل-III

في حين فشلت"بازل-II"في حماية المصارف من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها عام 2009 بدت متطلبات "بازل-III " كرد مباشر على مدى مخاطر السيولة والإفراط في التمويل وتركزه البعيد عن الواقع، حتى وصلت بنوك عديدة وكبيرة إلى الإفلاس، وتم دمج بنوك صغيرة بأخرى أكبر منها. ثم تحولت الأزمة إلى قلب الاقتصاد الحقيقي لتطال القطاعات الحيوية، و لقد بينت الأزمة المالية العالمية والمستمرة منذ العام2007، أن نشاط أسواق المال وظاهرة توريق الديون لم يكن يوازيه كفاية في رأس المال خلال الأزمة، وحيث برزت أهمية مضاعفة رأس المال في بنوك الاستثمار التي تنشط في هذه الأدوات لمواصلة نشاطها، أو أن تقلل من حجم أعمالها في هذا المجال. فالبنوك واصلت مد الزبائن بالقروض، بل بالغت في هذه القروض لأنها كانت مقتنعة بأن بإمكانها أن تتخلص من مخاطر الائتمان عبر توريق الديون من دون أن تكترث بشكل كاف لقدرة زبائنها على سداد القروض[19]

من هنا جاءت ضرورة اعتماد معايير جديدة تحت أسم بازل -III لزيادة حجم الاحتياطيات المصرفية، لأن العديد من البنوك انكشفت في الأزمة كونها غير جاهزة لامتصاص الخسائر التي حلت بها من جهة، وتضخم ديونها من جهة أخرى[32]

تتشكل بازلIII من مجموعة متكاملة من التدابير الإصلاحية التي تهدف إلى تعزيز التنظيم والأشراف وإدارة المخاطر للقطاع المالي والمصرفي ، اضافة الى تحسين قدرته على استيعاب الصدمات الناجمة مهما كان مصدرها. [19]

وعلى الرغم من أن مصطلح بازل III قد أصبح متداولا بشكل واضح، إلا أن اللجنة نفسها لا تستعمل هذا المصطلح، وأن معظم الخبراء يتفقوا على أن القواعد الجديدة هي تنقيح للقواعد السابقة بدلا من ذلك النوع من الإصلاح التنظيمي الواسع الذي تم استهدافه في مقررات بازلI و II.[32]

وتهدف مقررات بازل III إلى ضمان أن المصارف لديها رأس مال كاف لمواصلة الاقتراض في ظل اقتصاد ضعيف، وتجنب ذاك النوع من الأزمة الذي هز قطاع المصارف في السنوات الأخيرة وفي هذا الصدد، ينبغي أن تمنع مسألة الزيادة في متطلبات رأس المال المصارف من اتخاذ بعض الرهانات الخطرة المتضمنة في الأزمة المالية، ولكن القيام بذلك من شأنه أن يقلص من الأرباح. كما حذرت المصارف من أن تشديد القواعد بشكل كبير من شأنه تقييد الإقراض ورفع تكاليف الاقتراض. [33]

وبشكل تفصيلي فقد ركزت التعديلات على الدعامة الأولى من بازلII على مايلي :

1. تغييرات على أطار مخاطر السوق .
2. تغييرات على أطار التسنيد .
3. تحسين نوعية رأس المال وزيادة احتياطات رأس المال.
4. السعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملاءمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية وطبيعة خطر كل مصرف.

كذلك أجريت تعديلات واسعة على الدعامة الثانية شملت التركيز على المخاطر في جميع أنحاء المصرف ومواضيع تتعلق بقياس وإدارة المخاطر ومخاطر السمعة وشملت تعديلات على الدعامة الثالثة التشدد في إفصاحات اكبر من قبل المصارف تؤدي إلى تصور أكثر شمولاً لمخاطرها [19]

ومن الأدوات التي ركزت عليها تعليمات إتفاقية بازلII بما يتعلق بالتقييم والرقابة الداخلية اختبار الضغط STRESS TESTINGويعتبر هذا الاختبار من التحديات الأخرى التي تواجهها المصارف[33]

بازل IIIعبارة عن مجموعة شاملة التدابير الإصلاحية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف لتعزيز الإشراف وأداره المخاطر في القطاع المصرفي وتهدف هذه التدابير إلى :

1. تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية أيا كأن مصدرها .
2. تحسين أدارة المخاطر والحوكمة .
3. تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف .

ثانياً : الانتقال الجديد لراس المال والسيولة :

لغرض تطوير مهام المصارف العراقية ومنحها المزيد من المرونة في توسيع فعاليتها وزيادة متانتها اتخذت السلطة النقدية بالزام كافة المصارف بتطبيق نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وبحد أدنى قدره (15%) لحماية أموال المودعين ولمواجهة مخاطر المغالاة في تقديم الائتمان وعمليات الاستثمار المختلفة،وقد حدد البنك المركزي العراقي بالزام المصارف المجازة بممارسة الصيرفة بزيادة رؤوس اموالها الى (250) مليار دينار خلال فترة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور القرار في 2010 وعلى ان تكون (100) مليار خلال سنة واحدة و (150) مليار دينار خلال سنتين و (250) مليار دينار خلال ثلاث سنوات من تاريخ هذا القرار ، وانتهت المرحلة الأولى بنهاية حزيران 2011 حينما وصلت معظم المصارف إلى مستوى رأسمال قدره 100 مليار دينار، وفي حزيران 2012زادت مصارف كثيرة رأسمالها إلى(150) مليار دينار ، وتنتهي المرحلة الثالثة في حزيران 2013 بمستوى رأسمال مطلوب قدره 250 مليار دينار.[34] ، وفق الاتفاق سيتوجب على المصارف بزيادة الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية (Common equity requirement) وهي الشكل الأعلى من رأس المال القادر على امتصاص الخسارة والبالغة 2% قبل تطبيق

التعديلات التنظيمية إلى 4,5% من إجمالي الموجودات بعد تطبيق تعديلات أكثر حزماً وسيحدث ذلك تدريجياً بحلول عام 2015 ،وستزيد متطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1 capital requirement) التي تتضمن حقوق الملكية للاسهم العادية وأدوات مالية اخرى مؤهلة مستندة الى معايير اكثر حزماً من 4% الى 6% خلال فترة نفسها ، بالإضافة إلى ذلك ستطلب من المصارف الاحتفاظ باحتياطي على رأس المال (Capital conservation buffer) بنسبة 2,5% لمواجهة أزمات مقبلة محتملة او فترات الضغط المستقبلية ، لتجعل متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية 7% سيؤدي هذا الى تعزيز تعريف أقوى لرأس المال المتفق عليه من قبل مجموعة حكام البنوك المركزية ورؤساء الهيئات الرقابية وسوف تدخل متطلبات رأسمال أعلى لأنشطة التداول ، التسنيد ، والمشتقات. [33] .

ثالثاً : التعزيزات المقترحة على اطار بازل-II . Enhancements to the Basel-II framework

1. **مراجعة الدعامة الأولى :(Revisions to Pillar 1) الحد الأدنى لرأس المال** – Minimum capital requirements

فيما يلي ملخص للتغييرات التي تقترحها اللجنة على الدعامة الأولى :

1. أوزان مخاطر أعادة التسنيد : يطلب من المصارف التي تستخدم مقاربة التقييم الداخلي في التسنيد أن تطبق اوزانا أعلى على مخاطر أعادة التسنيد [24]
2. توحيد اوزان المخاطر : اظهر التحليل للوصول إلى مخاطرة المنقحة لإعادة التسنيد في مقاربة التقييم الداخلي .
3. استخدام التقييمات الخاضعة للضمان الداخلي .
4. الاحتياجات التشغيلية لتحليل الائتمان .
5. تسهيلات السيولة في المقاربة المعيارية .
6. تسهيلات السيولة في مقاربة التصنيف الداخلي .
7. تعطيل السوق لتسهيلات السيولة في المقاربتين المعيارية والتصنيف الداخلي [33] .

2. **التوجيه التكميلي للدعامة الثانية (Supplemental Pillar 2 Guidance)**

(عملية الاستعراض الإشرافية –Supervisory review process) وهي ICAAP

أ- نطاق توجيه أدارة المخاطر :

1. الغاية من هذا التوجيه هو تكملة الدعامة الثانية لاتفاقية بازل-II (عملية الاستعراض الإشرافية) فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المصارف على نطاق عام وعملية تخطيط رأس المال . [26]
2. يهدف التوجيه إلى مساعدة المصارف والمشرفين في تحديد المخاطر بشكل أفضل وحسن أدارتها في المستقبل والتخفيف من انعكاساتها والتعرف عليها على النحو المناسب في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ، وتعتبر عملية تقييم داخلية ودقيقة وشاملة لكفاية رأس المال وعنصراً حيوياً من برنامج متين لأداره المخاطر ، وينبغي على الـICAAP[*]

---

[*] **ICAAP : هي عملية التقييم الداخلي الدقيق والشامل لكفاية رأس المال وهي عملية يقودها المصرف لتطوير عمليات إدارة المخاطر الداخلية للمصرف و يمكن استخدام كل واحده من عمليات ICAAP لأسباب داخلية وتنظيمية .**

أن تحقق مستوى كاف من رؤوس الأموال قادر على دعم طبيعة ومستوى المخاطر في المصرف إما دور المشرف فهو تقييم كفاءة التقييم الداخلي للمصرف والتدخل عند الضرورة . [33]

3. الإدارة السليمة للمخاطر ضرورية لدعم ثقة المشرفين والمشاركين في السوق للتقييم الداخلي للمصارف لمخاطرها وأيضاً في التقييم لداخلي لكفاية رأس المال هذه العمليات تكتسب أهمية خاصة في ضوء تحديد قياس وتجميع التحديات الناتجة عن زيادة التعقيدات في المخاطر سواء داخل او خارج ميزانية .

المجالات التي تعالجها هذا الإرشادات التكميلية تشمل ما يلي :

أ. مراقبة المخاطر العامة للمؤسسة .

ب. مواضيع محددة في أدارة المخاطر :

(مخاطر التركيز ، مخاطر التعرض خارج الميزانية مع التركيز على التسنيد ، مخاطر السمعة والدعم الضمني ،مخاطر السيولة والتقييم ، ممارسات سليمة لاختبارات الضغط ، ممارسات سليمة للتعويض) . [35]

4. عند تقييم ما أذا كأن المصرف يملك رأسمالاً كافياً على أدارة المصرف أن تضمن أنها تحدد وتقيس بشكل سليم المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، من الضروري أن تتم عملية الـ ICAAP في المصرف على أساس مجمع وإذا ما دعت الحاجة بحسب المشرفين فعلى مستوى كل واحد من مصارف المجموعة بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن عملية الـ ICAAP اختبارات الضغط لاستكمال والمساعدة في تثبيت المقاربات الكمية والنوعية بحيث يكون لإدارة المصرف فهما شاملا للمخاطر التي قد يتعرض لها وتداخل هذه المخاطر في ظروف الضغط كما يتوجب على المصرف أن يجري تحليلاً دقيقاً لأدوات رأس المال وأدائها في حالات الضغط بما في ذلك قدرتها على استيعاب الخسائر ودعم العمليات الجارية يجب أن تطال عملية الـ ICAAP في المصرف الحاجات القصيرة والطويلة الأجل وتوخي الحذر في بناء رأسمال زائد على مدى فترات جديدة من دورة الائتمان وكذلك مواجهة فترات قاسية وطويلة المدى من الهبوط في السوق الفرق في عملية تقييم رأس المال التي تجري في اطار عملية الـICAAPوالتقييم الإشرافي لكفاية رأس المال في الدعامة الثانية يجب أن يؤدي إلى حوار يتناسب مع طبيعة وعمق هذه الاختلافات . [33]

5. تمثل متطلبات الدعامة الأولى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال المستوى المناسب من رأس المال في أطار الدعامة الثانية يجب أن يزيد عن متطلبات الدعامة الثانية حتى يتسنى لجميع المخاطر –سواء داخل أو خارج الميزانية – أن تكون مغطاة بشكل كافٍ لاسيما تلك المتعلقة بأنشطة سوق رأس المال المعقدة الأمر الذي سيساعد في ضمان محافظة المصرف على مستوى كافٍ من رأس المال للمخاطر التي لم تعالج معالجة كافية في الدعامة الأولى . [4]

3. مراجعة الدعامة الثالثة Revisions to Pillar 3

انضباط السوق Market discipline

1. نتيجة لملاحظات الضعف في ممارسات الافصاح للعامة وبعد اجراء تقييم دقيق لممارسات الافصاح قررت لجنة بازل مراجعة متطلبات الدعامة الثالثة في مجالات الستة التالية :

أ- مخاطر التسنيد في الدفاتر التجارية .

ب-آليات الضمان خارج الميزانية .

ج- مدخل التقييم الداخلي(Internal Assessment Approach- IAA)

وتسهيلات السيولة للـ(Asset-Backed Commercial Paper- ABCP)

د- تعرضات أعادة التسنيد .

هـ- التقييم المتعلق بتعرض أعادة التسنيد .

و- مخاطر الـ Pipeline المتعلقة بتعرض أعادة التسنيد [36]

2. قد وضعت متطلبات الدعامة الثالثة في الجزء الرابع من أطار بازل II وهي تهدف إلى تكملة الدعامتين الاخرتين لإطار بازل II (أيالدعامة الأولى بشان الحد الأدنى لكفاية رأس المال والدعامة الثانية بشان القراءة الإشرافية) عبر السماحلمشاركي السوق بتقييم كفاءة رأس المال للمصرف عبر الإفصاح عن معلومات أساسية حول نطاق التطبيق رأس المال ، التعرض للمخاطر وعملية تقييم الخطر [37]

المبحث السادس : الجانب العملي(التطبيقي)

تحليل نتائج معايير كفاية رأس المال ومخاطر السوق :

سنعرض في هذا المبحث تحليلاً وصفياً ل حساب معايير كفاية رأس المال ومخاطرة السوق (سعر الفائدة ، سعر الصرف) بالاعتماد على بيانات الميزانية العمومية ...

وبناء على ذلك فأن تحليل النتائج سيكون على وفق المحاور الآتية :

1- نتائج تحليل معايير كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث واستخراج الوسط الحسابي لها.

2- نتائج تحليل معيار مخاطرة السوق (سعر الفائدة ، سعر الصرف) .

لغرض تحليل النتائج اعتمدت سنة (2006) سنة أساس لقياس نسبة النمو لهذه المعايير ومن خلال المعادلة الآتية:

واستخراج الوسط الحسابي باستخدام المعادلة الآتية :

$$M= \frac{\sum_{I=1} X}{n}$$

3- تحليل المسار Path Analysis [38] .

يعتمد تحليل المسار على وجود علاقة خطية سببية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد من خلال متغير وسيط ويستخدم تطيل المسار بتجزاة معاملات الارتباط بين تلك المتغيرات الى المكونات الاتية :

أ) التأثير المباشر للسبب (المتغير المستقل) على الاثر (المتغير المعتمد)

ب) التاثير غير المباشر للسبب على الاثر من خلال paths عبر مسببات (متغيرات وسيطة)مسالك .

يتم حساب معاملات المسار باستخدام العلاقة الاتية :

$$P = \begin{pmatrix} p_{01} \\ p_{02} \end{pmatrix} = R^{-1} r = \begin{pmatrix} 1 & r_{xy} \\ r_{xy} & 1 \end{pmatrix}^{-1} \begin{pmatrix} r_{xy} \\ r_{zy} \end{pmatrix}$$

ويمكن كتابة جدول تحليل المسار لتحيد العلاقة المباشرة وغير المباشرة لمتغيرين هما X2 X1, على y من خلال الجدول الاتي :

جدول(1) تحليل المسار

المتغير	التاثير	الصيغة
X1 (سعر الفائدة)	المباشر direct	P01
	غير المباشر indirect	P02*r12
	التاثير الكلي total effect	r1y
X2 (سعر الصرف)	المباشر direct	P02
	غير المباشر indirect	P01*r12

	التاثير الكلي total effect	r2y

r1y يمثل معامل الارتباط البسيط بين x1,y

r2y يمثل معامل الارتباط البسيط بين x2,y

r12 يمثل معامل الارتباط بين x1,x2

P01,p02 معاملات المسار (التأثيرات المباشرة) .

y متغيرات البحث (معايير كفاية رأس المال) ، ويمكن ان نمثل العلاقة بالمخطط التالي:

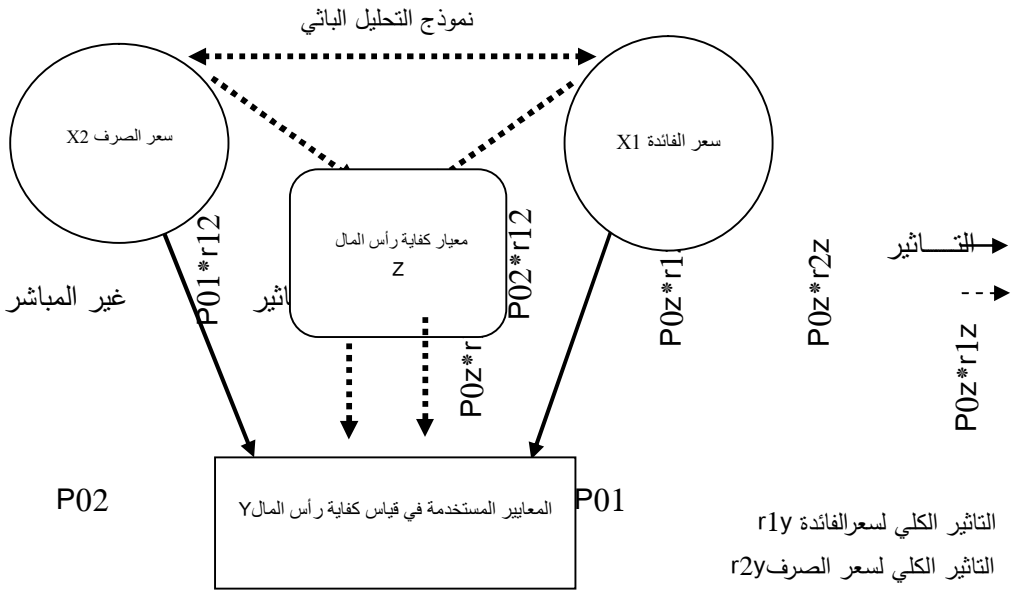

التاثير الكلي لسعرالفائدة r1y

التاثير الكلي لسعر الصرفr2y

الشكل من أعداد الباحثة .

4- وسوف يتم توصيف متغيرات البحث لسهولة استخدام المتغيرات .

جدول (2) متغيرات البحث

اسم المتغير	الوصف
رأس المال / مجموع الودائع	Y1
رأس المال / مجموعة الموجودات	Y2
رأس المال / القروض	Y3
رأس المال /الموجودات الخطرة	Y4
رأس المال الحر /الموجودات الخطرة	Y5
رأس المال الحر /الموجودات العاملة	Y6
رأس المال / أوراق مالية والاستثمارات	Y7
رأس المال /الالتزامات العرضية	Y8
رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر	Z

سعر الفائدة	X1
سعر الصرف	X2

هناك أساليب إحصائية عدة تستخدم لتحديد المصرف الأمثل وان الشائع منها والمستخدم بصورة كبيرة والذي يعطي مواصفات المتغيرات المدروسة فقد تم استخدام اختبار (كروسكال وليز) والجدول الآتي يمثل نتائج مقارنة للمصارف الثلاث (عينة البحث) ولجميع متغيرات البحث .

جدول (3) اختبار كروسكال وليز

اسم المتغير	x1	X2	y1	y2	Y3	y4	Y6	y7	y8	Z
قيمة اختبار كروسكال وليز	.016	.010	10.500*	10.500*	5.940*	9.980*	12.500*	7.220*	5.820*	8.751*

*** تعني ان القيمة معنوية عند مستوى 0,05**

يتضح من الجدول ان الفروق المعنوية بين المصارف المدروسة (عينة البحث) باعتبار ان قيمة الاختبار المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية لها والبالغة (0.78) وبذلك نرفض فرضية العدم (لا توجد فروق بين المصارف) ونستنتج من الجدول السابق مايلي :

1. وجود اختلاف بين المصارف (عينة البحث) للمتغيرات: (Y1, Y2, Y3, Y4, Y5, Y6, Y7, Y8, Z) .
2. عدم وجود اختلاف بين المصارف (عينة البحث) للمتغيرات :X1، X2 .
3. تم الاعتماد على التقارير السنوية للميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر للمدة بين (2006-2010) لاستخراج النتائج .

أولاً :- تحليل معايير كفاية رأس المال للمصارف (عينة البحث)

جدول (4) تحليل نسبة رأس المال/ مجموع الودائع

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	16,53	18,61	17,88	19,13	19,92	18,41	
الأهلي العراقي	194,37	131,75	90,78	129,81	104,43	130,23	
الائتمان العراقي	11,50	36,85	50,63	53	33,22	37,04	
							61,92

ومن جدول اعلاه يبين ان هذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رأس المال [39]،[40].

وقد حققتأعلى متوسط لهذه النسبة كان في المصرف الاهلي العراقي وذلك نظراً لارتفاع رأس المال إلى مجموع الودائع فقد حقق نسبة (130,23) ، في حين حقق مصرف الشرق الاوسط ادنى متوسط لهذه النسبة حيث كانت (18,41) وذلك لارتفاع الودائع بالنسبة لرأس المال.

جدول (5) تحليل نسبة رأس المال / مجموع الموجودات

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	13,22	15,24	13,53	15,52	15,91	14,68	
الأهلي العراقي	60	56,14	48,26	55,63	50,20	54,05	
الائتمان العراقي	9,83	25,94	31,61	32,42	24,01	24,76	
							31,16

ومن جدول اعلاه يبين ان هذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على استعمال رأس المال في تمويل الموجودات[39] ، [41]..

و إن أعلى متوسط لهذه النسبة كان في المصرف الأهلي العراقي وذلك نظراً لارتفاع رأس المال إلى مجموع الموجودات ، في حين انخفاض المتوسط في مصرف الائتمان الأهلي ثم مصرف الشرق الأوسط حيث حقق أدنى متوسط لهذه النسبة حيث كانت (0,15) وذلك لارتفاع الموجودات بالنسبة لرأس المال.

وعموما فان المتوسط العام للنسبة يشير الى قدرة المصارف (عينة البحث) على استعمال راس المال في تمويل الموجودات ،فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية افضل للمودعين ، و هو ما يهدف اليه البنك المركزي العراقي، الا انها تؤدي في نفس الوقت الى احداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال مما يلحق الضرر بالمساهمين يضاف الى ذلك ان النسبة المذكورة لا تكفي للحكم على مدى كفاية او متانة رأس المال باعتباره خط اسناد لحماية اموال المودعين .

جدول (6) تحليل نسبة رأس المال / القروض

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	197,80	366,81	496,87	135,65	648,21	369,07	
الأهلي العراقي	37,52	410,74	361,16	319,10	151,47	256	
الائتمان العراقي	153,50	498,41	2232,94	1065,23	1091,81	1008,38	
							544,48

ومن جدول اعلاه يبين ان هذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على استعمال رأس المال لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض[41].،[42]. وقد حقق أعلى متوسط لهذه النسبة كان في مصرف الائتمان العراقي وذلك لارتفاع رأس المال وانخفاض القروض خلال سنوات التحليل في حين كان أدنى متوسط لهذه النسبة في مصرف الأهلي العراقي وذلك لارتفاع القروض بالنسبة لرأس المال ، يستدل من النسبة اعلاه مدى قدرة

مصارف العينة على استعمال رأس مالها لكي تستطيع مواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض .

جدول رقم (7)تحليل نسبة رأس المال / الموجودات الخطرة

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	24,61	26,68	21,89	42,89	39,07	31,03	
الأهلي العراقي	169,61	243,24	120,49	125,86	94,95	150,83	
الائتمان العراقي	18,00	48,65	62,61	58,02	37,05	44,87	
							75,58

ومن جدول اعلاه يبين ان هذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على استعمال رأس المال لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها المصرف ، ويطلق على هذه النسبة (هامش الأمان) المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات الخطرة [40]،[41].

وان أعلى متوسط لهذه النسبة في مصرف الأهلي العراقي وذلك لارتفاع نسب الزيادة بين رأس المال والموجودات الخطرة ، في حين نرى انخفاض المتوسط لهذه النسبة في مصرف الشرق الأوسط وذلك لارتفاع الموجودات الخطرة بالنسبة لرأس المال .

ويتبين من لنسبة اعلاه ان مصارف العينة لها القدرة على استعمال رأس مالها لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها المصرف .

جدول رقم (8) تحليل نسبة رأس المال الحر/ الموجودات الخطرة(*)

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	11,61	15,82	11,54	19,60	14,12	12,54	
الأهلي العراقي	164,03	236,15	112,65	118,45	88,15	143,89	
الائتمان العراقي	16,87	47,63	61,52	57,17	36,71	43,98	
							66,80

ومن جدول اعلاه يبين ان هذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على استعمال رأس المال الحر لمواجهة الخسائر المتوقعة في الموجودات الخطرة [40] ، [41].

(*) الموجودات الخطرة = الموجودات الكلية - الأرصدة النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي وصافي الودائع لدى المصارف الأخرى وسندات الحكومية

وان أعلى متوسط لهذه النسبة في مصرف الاهلي لعراقي وذلك لاختلاف بنسب الزيادة بين رأس المال الحر والموجودات الخطرة في حين انخفض المتوسط في مصرف الشرق الاوسط وذلك لارتفاع الموجودات الخطرة من سنة لأخرى بالنسبة الى رأس المال الحر.

وعموما يتضح لنا ان من خلال هذه النسبة مدى قدرة مصارف العينة على استعمال رأس مالها الحر لمواجهة الخسائر المتوقعة في الموجودات الخطرة التي يتعامل بها المصرف .

جدول رقم (9) تحليل نسبة رأس المال الحر / الموجودات العاملة

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الاوسط	15,51	21,69	20,03	28,09	22,04	21,47	
الاهلي العراقي	177,62	365,60	123,52	128,57	103,32	179,73	
الائتمان العراقي	28,77	52,25	70,51	62,88	38,19	50,52	
							83,91

ومن جدول اعلاه يبين ان هذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على استعمال رأس المال الحر لمواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات العاملة [40]،[42]..

وقد حقق أعلى متوسط لهذه النسبة في ومصرف الاهلي العراقي نظراً لاختلاف نسب الزيادة بين رأس المال الحر والموجودات لعاملة وكان انخفاض المتوسط لهذه النسبة في الشرق الأوسط وذلك لارتفاع الموجودات العاملة بالنسبة لرأس المال الحر .

ونستدل من النسبة أعلاه أن مصارف العينة لها القدرة على استعمال رأس مالها الحر في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات العاملة لدى المصارف .

جدول (10) تحليل نسبة رأس المال / أوراق مالية واستثمارات

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	40,15	41,05	41,1	112,3	1060,6	259,04	
الأهلي العراقي	370,13	6547,61	222,32	265,18	467,69	1574,60	
الائتمان العراقي	23,36	59,83	74,29	68,14	40,04	53,13	
							628,92

ومن جدول اعلاه يبين ان هذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على استعمال رأس المال لمواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية [40]،[41].

و أعلى متوسط لهذه النسبة كان في مصرف الأهلي العراقي وذلك نظراً إلى لأختلاف نسب الزيادة بين رأس المال والأوراق المالية والاستثمارات خلال سنوات التحليل في حين انخفض المتوسط لهذه النسبة في مصرف الائتمان العراقي وذلك لارتفاع الاوراق المالية والاستثمارات بالنسبة لرأس المال.

ونستوضح من التحليل اعلاه ان مصارف العينة لها القدرة على استعمال رأس مالها في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية والاستثمارات .

جدول (11) تحليل نسبة رأس المال / الالتزامات العرضية

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام %
الشرق الأوسط	235,09	161,38	60	64,04	20,80	108,26	
الأهلي العراقي	840,33	453,16	649,71	1271,30	99,83	662,87	
الائتمان العراقي	732,47	831,54	178,81	166	121,23	406,01	
							392,38

ومن جدول اعلاه يبين ان هذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات العرضية من رأس المال [41].،[42].

يتضح من خلال التحليل المذكور آنفاً إن أعلى متوسط لهذه النسبة كان في مصرف الأهلي العراقي نظراً لارتفاع رأس المال بالنسبة الى الالتزامات العرضية ، في حين أنخفض المتوسط لهذه النسبة في مصرف الشرق الأوسط نظراً لأرتفاع الالتزامات العرضية بالنسبة لرأس المال ،وتبين من النسبة اعلاه ان مصارف العينة لها القدرة على على الوفاء بالالتزامات العرضية من رأس مالها .

جدول (12) تحليل نسبة رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر[*] (معيار كفاية رأس المال)

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	%43	%55	%39	%39	%33	%41,8	
الأهلي العراقي	%151	%165	%164	%197	%124	%160,2	
الائتمان العراقي	%53	%145	%174	%218	%218	%161,6	
							%121,2

[*] الموجودات الخطرة تمثل الاستثمارات طويلة الأجل والقروض .

يتم حساب الموجودات الخطرة المرجحة بالأوزان عن طريق ضرب مبلغ الموجودات الخطرة × النسبة التي أعطتها لجنة بازل لأوزان المخاطر وبذلك تتحدد الموجودات الخطرة المرجحة وكما في الملاحق

يعتمد هذا المعيار على التميز بين الموجودات ، حيث يحدد لكل منها درجة مخاطرة مقداراً على راس المال الاساسي ثم يجمع مقادير راس المال هذه سوية ويقارنها براس المال المساند ومن هنا يمكن التوصل إلى ما إذا كان الأخير كافياً لإسناد تلك الأنواع المختلفة من الموجودات أم هو اقل من المبلغ المطلوب لسلامة المصرف [42]..

وقد حددت لجنة بازل نسبة 8%كحد أدنى لرأس المال إلى مجموع صافي الموجودات الخطرة المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية وخارجها، وفيما يخص تطورات التجربة العراقية في تطبيق معيار كفاية رأس المال في المصارف علما بان الحد الادنى المقرر بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي هو 15% وبموجب قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 هو 12% وبموجب مقررات بازل هو 8% ، ان مصرف الشرق الاوسط ومصرف الائتمان العراقي ومصرف الاهلي العراقي (عينة البحث)قد تجاوزا الحد الادنى المقرر بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي .

ثانياً :- أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات :

1.سعر الفائدة :

جدول (13)سعر الفائدة

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	%8	%12	%9.75	%5.5	%6.5	%8.35	
الأهلي العراقي	%13	%13	%12	%5.5	%5.5	%9.8	
الائتمان العراقي	%8	%9	%9	%5.5	%3.5	%7	
							%8.38

من الجدول اعلاه يتبين ان في المصرف الاهلي العراقي فد تراوحت سعر فائدة ب(13%) في سنتي (2009-2010) ثم انخفضت الى ان بلغت (5,5%) في سنة (2010) وبمعدل سنوي (9,8%) ، اما مصرف الائتمان العراقي فقد تراوحت فائدة سنة بين (2006) (8%) و (3,5%) في سنة (2010) وبمعدل سنوي (7%) ،ومن التحليل اعلاه تبين ان اعلى متوسط سنوي لمصرف الاهلي العراقي (9,8%) وادنى متوسط سنوي لمصرف الائتمان العراقي (7%)

2. أسعار صرف العملات :

نظرا لان مصارف عينة البحث في دولة واحده وهي العراق فان اسعار صرف العملات هي واحدة لجميع مصارف العينة وكما في الجدول (14) :

جدول (14)سعر صرف العملات

اسم المصرف	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	1.325	1.215	1.172	1.170	1.170	1.2104	
الأهلي العراقي	1.325	1.215	1.172	1.170	1.170	1.2104	
الائتمان العراقي	1.325	1.215	1.172	1.170	1.170	1.2104	

1.2104

ثالثاً : نتائج تحليل المسار للمصارف عينة البحث .

1. مصرف الشرق الأوسط .

و يتضح ومن خلال الملحق(4) ان تحليل علاقة سعر الفائدة كانت علاقة عكسية مع جميع النسب (معايير) أي بزيادة سعر الفائدة تؤثر على المعايير بشكل معاكس تؤدي الى انخفاضها لان تؤثر على راس المال وبالتالي تؤثر على المعايير بشكل مباشر و غير مباشر ماعدا النسبتين (راس المال / القروض)و (رأس المال /أوراق مالية والاستثمارات) فهناك علاقة طردية مباشرة و غير مباشرة أي بزيادة سعر الفائدة تزاد النسبتين والعكس صحيح لوجود تاثير مباشر و غير مباشر ايجابي لسعر الفائدة ، اما بالنسبة لسعر الصرف فكان تاثير المباشر و غير المباشر عكسي مع جميع النسب عدا نسبة(راس المال / الالتزامات العرضية) فكان تاثير المباشر وغير المباشر طردي أي بزيادة سعر الصرف تزداد معه النسبة المذكورة والعكس صحيح .

2.**مصرف الأهلي العراقي .**

ومن خلال الملحق(5) يتضح علاقة سعر الفائدة كانت علاقة طردية مع جميع النسب (معايير) أي بزيادة سعر الفائدة تؤثر على المعايير بشكل طردي تؤدي إلى زيادتها لان تؤثر على المعايير بشكل مباشر و غير مباشر ماعدا النسب(رأس المال/والودائع) و (رأس المال / القروض) و (رأس المال / الالتزامات العرضية)فهناك علاقة عكسية مباشرة و غير مباشرة أي بزيادة سعر الفائدة تنخفض النسب والعكس صحيح لوجود تأثير مباشر و غير مباشر سلبي لسعر الفائدة ، اما بالنسبة لسعر الصرف فكان تأثير المباشر و غير المباشر طردي مع جميع النسب عدا نسبة(رأس المال / القروض)ونسبة (رأس المال/الاستثمارات)فكان تأثير المباشر وغير المباشر عكسي أي بزيادة سعر الصرف تنخفض معه النسب المذكورة والعكس صحيح .

3. مصرف الائتمان العراقي

ومن خلال الملحق(6) يتضح علاقة سعر الفائدة كانت علاقة طردية مع جميع النسب (معايير) أي بزيادة سعر الفائدة تؤثر على المعايير بشكل طردي تؤدي الى زيادتها لان تؤثر على المعايير بشكل مباشر و غير مباشر ماعدا النسب(راس المال/والودائع) و (رأس المال / اجمالي القروض)و (راس المال / الاستثمارات) فهناك علاقة عكسية مباشرة و غير مباشرة أي بزيادة سعر الفائدة تنخفض النسب والعكس صحيح لوجود تاثير مباشر و غير مباشر سلبي لسعر الفائدة ، اما بالنسبة لسعر الصرف فكان تاثير المباشر و غير المباشر عكسي مع جميع النسب عدا نسبة(راس المال / الالتزمات العرضية) فكان تاثير المباشر وغير المباشر طردي اي بزيادة سعر الصرف تزداد معة النسبة المذكورة والعكس صحيح .

ومما تقدم يتضح ان سعر الفائدة وسعر الصرف كان لهما تاثير غير مباشر على معايير كفاية راس المال ووجود تاثير مباشر ايضا وتاثير كان مرة ايجابيا ومرة سلبيا تباين واختلف بين المصارف عينة البحث لكن يبقى وجود تاثير سعر الفائدة وسعر الصرف وهما من مخاطر السوق التي تتعرض لها المصارف وبالتالي تؤثر على كفاية راس المال وعلى التقييم الداخلي لكفاية راس المال من خلال المعايير المستخدمة في قياس كفاية راس المال .

<u>الفصل السادس : الاستنتاجات والتوصيات</u>

<u>أولاً: النتائج</u> :

1. ان الباحثـــــة حاولت قياس مؤشرات كفاية راس المال في بعض الشركات المساهمة العراقية ولاسيما المصرفية منها (الشرق الاوسط ،الائتمان،الاهلـــــي) من حيث قدرة المصرف على رد الودائع واستخدام راس المال في تمويل موجداتها الكلية ومعدل هامش الامان وقدرة المصارف مواجهة مخاطر الفشل واستخدام راس المال الحر لمواجهة المخاطر باسترداد جزء من الاموال المستثمرة و الموجودات العاملة ، و قدرة المصرف على استعمال رأس المال لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها المصرف ، و استعمال رأس المال الحر لمواجهة الخسائر المتوقعة في الموجودات الخطرة ، و استعمال رأس المال لمواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، وعلى الوفاء بالالتزامات العرضية من رأس المال و كالاتي:

أ. ان اعلى متوسط المؤشر راس المال الى مجموع الودائـــع كانت في المصرف الاهلـــي العراقي نتيجة لارتفاع راس المال الى الودائع وكان ادنى متوسط للمؤشر اعلاه في مصرف الشرق الاوسط.

ب. اما معيار راس المال الى اجمالي الموجودات فكان اعلى متوسط لهذا المؤشر في مصرف الاهلـــي العراقـــي وادنا متوسط في مصرف الشرق الاوسط كما يلاحظ اختلاف في المتوسط السنوي للمصارف لحين البحث.

ج. ان المصرف الائتمـان العراقـي لدية القدرة على استرداد جزء من الاموال المستثمرة فـي القـروض في وقت المخاطـر وادنى مصرف في هذة المؤشر مصرف الاهلي العراقي لعام 2010.

د. عند استخدام معيار راس مال الى الموجودات الخطرة فكان مصرف الشوق الاهلـي العراقـي والـذي لديـه القـدرة علـى استعمال راس المال لمواجهة الخسائر الراسمالية واددنى مصرف لهذا المؤشر مصرف الشرق الاوسط .

هـ. وباستخدام معياري راس المال الحر الى الموجودات الخطرة والموجودات العاملة فقد حقق المصرف الاهلي العراقي الافضلية في كلا المعيارين وادنى مصرف هو مصرف الشرق الاوسط .

و. وحققمصرف الاهلي العراقي المرتبة الاولى لمؤشر راس المال الى الاستثمارات حيث يبين مدى قدرة المصرف على استعمال راس المال لمواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للاوراق المالية وادنى مصرف لهذا المؤشر مصرف الائتمان العراقي .

ز. وكذلك حقق مصرف الاهليالعراقي المرتبة الاولى عند استخدام مؤشر راس المال الى الالتزامات العرضية وادنى مصرف لهذا المؤشر هو مصرف الشرق الاوسط .

2. تبين نتائج التحليل لمعيار كفاية راس المال (رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر) الى ارتفاع النسب بشكل كبير في المصارف عينة البحث مما يدل على تحفظ سياسة المصارف تجاه المخاطر التي قد تتعرض لها مما دفعها لزيادة حجم رؤوس اموالها نسبةً إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بشكل كبير وهذا أيضاً يعبر عن قوة مركز المصارف المالي وكفاية راس المال في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها العمل المصرفي وامتصاص الخسائر التي قد تواجهها المصارف فتميز متوسط النسبة لهذا المعيار بالارتفاع في اغلب المصارف عينة البحث وبلغت أعلى نسبة في مصرف الائتمان العراقي وبفارق يرتفع عن المتوسط العام للمصارف العينة بلغ(40,4) وذلك لارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر في ذلك لمصرف مقارنة براس المال الذي يملكه المصرف بالمقارنة مع باقي مصارف العينة ثم جاء مصرف الاهلي العراقي ومصرف الشرق الاوسط على التوالي .

ثانياً: الاستنتاجات :

1. اظهرت نتائج تحليل مؤشرات متغيرات البحث المتمثلة بكل من كفاية رأس المال و سعر الفائدة وسعر الصرف ، وجود تفاوت بين المصارف عينة البحث في بعض تلك المؤشرات، وكذلك في إطار المصرف الواحد خلال مدة البحث، إذ

ليست هناك حالة منتظمة أو موحدة تسود العمل المصرفي في بيئة البحث، فالأنشطة والفعاليات التي يمارسها كل مصرف تتفاوت تبعاً لسياساته الاستثمارية والتمويلية التي يسير عليها، فضلاً عن التفاوت في مدى الالتزام بالتشريعات والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي .

2. أكدت نتائج التحليل و القياس الإحصائي بالتأثير المباشر لأخطار السوق على كفاية راس المال.

أ- أكدت نتائج التحليل و القياس الإحصائي بتأثير سعر الفائدة وسعر الصرف تأثيرا مباشرا على معايير كفاية راس المال (متغيرات البحث) ألا أن التأثير المباشر يكون أقوى من تأثيره غير المباشر.

ب- أكدت نتائج التحليل و القياس الإحصائي بتأثير سعر الفائدة وسعر الصرف تأثيراً غير مباشراً على كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث .

ج- أكدت نتائج التحليل و القياس الإحصائي بتأثير سعر الفائدة وسعر الصرف تأثيرا غير مباشرا على معايير كفاية راس المال (متغيرات البحث) عن طريق معيار كفاية راس المال .

د- وجود علاقة ارتباط بين سعر الفائدة وسعر الصرف .

ثالثاً: التوصيات :

1. إن تقييم المخاطر يفيد في تحديد قدرة المصرف على تحمل تلك المخاطر، وهذا يتطلب تحديد مقدار المخاطرة التي تستطيع تحملها ومعرفة مقدار مخاطر السوق (سعر الفائدة ، سعر الصرف) فاذا ارتفعت مقدار مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف فسوف تقل عوائده وبالتالي سترتفع مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ، لاسيما إذا علمنا إن رأس المال يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات وان اغلب المصارف العراقية تحتفظ بالاحتياطيات من دون توزيع الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين لإغراض مختلفة غالبا ما تكون بهدف التوسعات المستقبلية (فتح فروع جديدة للمصرف ، ...) وبذلك يعد رأس المال في تلك المصارف كبيراً في ظل الزيادات التي طرأت عليه في عام (2006-2010) بحسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي، والتي ألزمت المصارف العراقية وفقا لأحكام قانون المصارف الأخير والتعديلات التي طرأت عليه إلى زيادة رؤوس أموال المصارف لتصل الى (250) مليار دينارخلال عام (2013)، كذلك فان تلك الأموال الفائضة لدى المصارف مازالت غير مستغلة ، وهذا ما أظهرته نتائج البحث لذلك يتطلب إعادة النظر في نسب كفاية رأس المال المصرفي المعتمدة لدى المصارف العراقية ، والتي أظهرت أن المؤشرات التي تعتمدها في القياس مبالغ فيها ، إذ من المعروف أن المصارف العراقية في الوقت الحالي مازلت تعتمد في قياس ملاءة رأس المال على المؤشرات التي اعتمدتها مقررات لجنة (بازلI) والتي تستخدم أوزان محددة تعكس درجة المخاطرة لمختلف الموجودات (داخل وخارج الميزانية العامة لمصرف) طبقا لدرجة مخاطرة كل بند منها

2. إعادة النظر بسياسات المصارف لتوسيع نطاق استثماراتها في الأسواق المالية بحيث تستوعب الارتفاع الذي طرأ على رأس المال .

3. توصي الباحثة باتباع طريقة التقييم الداخلي لكفاية راس المال ICAAP ليس بزيادة رأس المال وانما بمساعدة المصرف على تحسين إدارة مخاطره من خلال المعرفة الجيدة والكاملة للمخاطر التي يواجهها وتقييم نوعية إدارته او ويختلف هذا التقييم لكفاية رأس المال باختلاف حجم وتشعّب أعمال المصرف ومخاطره.

4. البحث عن أدوات مالية جديدة كالسندات التي تصدرها المؤسسات المالية العالمية والتي يكون أجل استحقاقها أقل من سنة ولا يتمتع حاملها بالأولوية في الحصول على مستحقاته في حال تصفية المصرف وهي تشبه الى حد كبير بالأسهم

العادية، يمكن لها أن تستوعب الارتفاع الذي طرأ على رؤوس أموال المصارف ، بحيث يؤدي إلى تنشيط السوق المالي بشكل يؤدي إلى تحقق عوائد إضافية للمصارف.

المصادر:

1. تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ، الوقائع العراقية | رقم العدد:4172 | تاريخ:2011/01/03 .
2. إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، ملخص محاضرات الأستاذ محمد سهيل الدروبي مقرر لدبلوم المصارف الإسلامية ، 2007.
3. أدارة المخاطر .www 2012.islamfin.go-forum.net
4. القاعدة المحاسبية رقم (10) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، 1998.
5. دليل التدقيق الداخلي ، ديوان الرقابة المالية ، 2007.
6. المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازلII , إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة فيها. www.bab.com.2010
7. دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية2009 . www.banquecentrale.gov 2012 .
8. مديرية البحوث والمجلة – اتحاد المصارف العربية، بازل III، بيروت ، لبنان ، 2010 .
9. عواد ، أمين ، *"المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر والصعوبات التي واجهتها لبنان في تطبيقها"*، اتحاد المصارف العربية ، مؤتمر تقييم سياسات إدارة مخاطر الائتمان لجنة الرقابة على المصارف لبنان، 2007.
10. مهام ومسئوليات رئيس مجلس الإدارة و الفصل بين دور كل من الرئيس والرئيس التنفيذي www.stc.com.sa,2012
11. ابو شاور ، منير إسماعيل ، مساعدة ، امجد عبد المهدي ، *"قود وبنوك"* ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الأولى ، الأردن ، 2011 .
12. صلاحيات و مسئوليات أعضاء مجالس الإدارات في البنوك التجارية . www.sama.gov.sa 2012 .
13. مجلة اتحاد المصارف لعربية، الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية وأبعاده بالنسبة للمصارف العربية، العدد 233 ، ايار2000 .
14. تطبيق اتفاقيات لجنة بازل للرقابة والمخاطر المصرفية : بازل ٢ ، جمعية مصارف لبنان . www.abl.org 2010, lb.
15. رشيد ، مصطفى كامل ، *"مدى أمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع أشارة الى العراق "*، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 67، العراق ، 2007.
16. مجلة اتحاد المصارف العربية، *إدارة المخاطر المصرفية* " العدد 286 ، أيلول 2004.
17. بازل II والأزمة المالية العالمية. 2012. www.idbe-egypt.com

18. *"Guidelines on a Bank's Internal Capital Adequacy Assessment Process "(ICAAP)"* Prudential Supervision Department Document BS12 Issued: December 2007.www.rbnz.govt.nz

19. *"Enhancements to the Basel II framework"*.2008. www.bis.org

20. حشاد ،نبيل ، *"دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- موسوعة بازل II "*، الجزء الثاني ، إتحاد المصارف العربية ، 2005.

21. النشرة المصرفية العربية، *" القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل-2"* ،بيروت، اتحاد المصارف العربية،الفصل الأول ،آذار-2005 .

22. اتفاقية بازل 2 و كفاية رأس المال في البنوك التجارية 2010 . islamfin.go-forum.net

23. لجنة بازل للرقابة المصرفية ، *"منهجية المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية"* ، ترجمة مؤسسة النقد العربي السعودي ، 1999.

24. ***"Managing Capital Adequacy with the Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP) -Challenges and Best Practices"***, An Oracle White Paper , January 2009 www.oracle.com .

25. العجمي ، محمد عادل ، *اتفاق دولي يقضى بزيادة احتياطيات رأس المال في البنوك*، البنك المركزي الأوربي. agamypress.blogspot.com,2010 .

26. الجاسر: سالم الشريف ،إفراط البنوك في الإقراض وضعف الرقابة من الحكومات سبب الأزمة العالمية . indexes-sa.com,2009.

27. العامري ، نبراس محمد عباس ، *استعمال انموذج عائد راس المال المعدل بالمخاطرة المصرفية في ادارتها على وفق مقررات لجنة بازل* ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد ، 2012

28. ***"Essentials risk components of the ICAAP"***, Thursday 13th August, 2010, www.prmia.org

29. ***" Guidelines to Credit Institutions on the internal capital adequacy assessment process- – ICAAP***",2008, www.centralbank.gov

30. "***Bank-Wide Risk Management Internal Capital Adequacy Assessment Process*** ",2006 ,www.oenb.at/en/img .

31. ***"Institutions' Internal Capital Adequacy Assessment Process -assessment of capital adequacy under Basel II "*** ,2005. www .fi.se/upload

32. اتفاقية بازل ج1،ج2،ح3،ج4 البيت الكويتي . albaitalkuwaiti.wordpress.com.2009

33. بسنت ، فهمي احمد " اتفاق "بازل 2" ركائزه وأبعاده " ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 280 – آذار 2004

34. استناداً الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي المتخذة بجلسته المرقمة 1454 في 2010/2/18

35. www.alektesad.com . 2012.

36. www.alkhaleej.ae . 2012 .

37. ***"Strengthening the resilience of the banking sector*** ", 16 April 2010 , www.bis.org

38. الراوي ، خاشع محمود ، *" تحليل الانحدار"* ، دار الكتب ، العراق ، الموصل ، 1988 .

39. Hempel . H. George , Sinon son,Donald , Cases ," ***Bank Management***" , new yourk chichester .Weinheim . Brisbane , 1999.

40. Rose, P. Kolari, J. and Fraser, D," ***Financial Institutions***", 4th.ed., Boston: Homewood, 1993

41. Rose peter s.," ***Commercial Bank management***" Irwin Mc Graw –Hill ,1999 .

42. الشماع ، خليل محمد حسن ،" تحليل وتقييم أداء المصرف "، *الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية* ، معهد التدريب المالي والمصرفي ، صنعاء ، اليمن ، يناير 2002 .

الملحق (1)*تحديد عناصر رأس المال ونسبة كفاية رأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة

البيان	المبلغ
1- رأس المال الأساسي (Primary Capital) : - رأس المال المدفوع. - كافة الاحتياطيات المعلنة. - الأرباح غير الموزعة. - حقوق الأقلية.	
إجمالي رأس المال الأساسي	
2- الاستبعادات : - الشهرة . - المساهمات في رأسمال أي بنك محلي أو شركة مالية محلية. - العجز في المخصصات. - أخرى.	
إجمالي الاستبعادات	
صافي رأس المال الأساسي	
3- رأس المال المساند (Supplementary Capital) : - التخصيصات العامة. - الدين الثانوي.	
إجمالي رأس المال المساند	
إجمالي رأس المال (صافي رأس المال الأساسي + إجمالي رأس المال المساند).	
نسبة كفاية رأس المال**	

الملحق (2) جدول أوزان المخاطر للبنود داخل الميزانية

(المبالغ لأقرب ألف دينار)

ت	الموجودات	الرصيد (1)	الوزن الترجيحي الدرجة المخاطرة (2)	الموجودات الخطرة المرجحة (1 X 2) (3)
1-	النقود والمسكوكات بالعملة العراقية.		صفر	
2-	السبائك والمسكوكات الذهبية الطليقة.		صفر	
3-	الحساب الطليق لدى البنك المركزي العراقي.		صفر	
4-	أرصدة الغطاء القانوني للودائع لدى البنك المركزي العراقي.		صفر	
5-	الاستثمارات في حوالات خزينة جمهورية العراق.		صفر	
6-	السندات: أ- سندات حكومة العراق. ب- سندات مكفولة من حكومة العراق.		صفر	
7-	التسهيلات النقدية المضمونة بودائع نقدية 100% .		صفر	
8-	التسهيلات النقدية للقطاع الحكومي (الممول مركزيا).		صفر	
9-	الأوراق النقدية بالعملة الأجنبية.		%10	
10-	اسهم بالقيمة الاسمية.		%10	
11-	موجودات نقدية الاسمية.		%20	

** نسبة كفاية رأس المال بقسمة رأس المال على إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية وخارجها.

* جدول حسب ما تم العمل به بالمصارف العينة .

12-	الأرصدة الجارية المدينة مع المصارف العاملة في العراق.		%20	
13-	الأرصدة المدينة خارج العراق.		%20	
14-	التسهيلات النقدية للقطاع الاشتراكي الإنتاجي الممول ذاتيا وكذلك تسهيلات المنشآت التي لا يتضمنها قانون الموازنة (لمدة سنة فأقل).		%20	
15-	التسهيلات النقدية المضمونة من الحكومة للمصارف الاختصاصية.		%20	
16-	اسهم مشتراة بالقيمة السوقية.		%20	
17-	التسهيلات النقدية المضمونة للمصارف التجارية.		%50	
18-	التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع التعاوني.		%50	
19-	التسهيلات النقدية للقطاع الاشتراكي الممول ذاتيا، فضلاً عن تسهيلات المنشآت التي لا يتضمنها قانون الموازنة (التسهيلات التي مدتها اكثر من سنة).		%50	
20-	التسهيلات النقدية المضمونة للمؤسسات المالية الوسيطة.		%50	
21-	التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع الخاص.		%50	
22-	التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع التعاوني.		%50	
23-	التسهيلات النقدية المضمونة إلى العالم الخارجي.		%50	
24-	التسهيلات النقدية غير المضمونة للقطاع المختلط.		%50	
25-	الذهب غير الطليق.		%100	
26-	السندات غير المكفولة من الحكومة.		%100	
27-	التسهيلات النقدية غير المضمونة من الحكومة للمصارف الاختصاصية.		%100	
28-	التسهيلات النقدية غير المضمونة للمصارف التجارية.		%100	
29-	التسهيلات النقدية غير المضمونة للمؤسسات المالية الوسيطة.		%100	
30-	التسهيلات النقدية غير المضمونة للقطاع التعاوني.		%100	
31-	التسهيلات النقدية غير المضمونة للعالم الخارجي.		%100	
32-	التسهيلات النقدية غير المضمونة للقطاع الخاص.		%100	
33-	الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار.		%100	
34-	الموجودات الأخرى.		%100	
	المجموع			

الملحق (3) جدول أوزان المخاطر للبنود خارج الميزانية

(المبالغ لأقرب ألف دينار)

ت	اسم الحساب	الرصيد الإجمالي للبنود خارج الميزانية (1)	التأمينات النقدية (2)	صافي القيمة (2–1) (3)	معامل التحويل النسبة المبلغ (4)	نسبة درجة المخاطرة من معامل التحويل (5)	الوزن الترجيحي لدرجة المخاطرة (5 X4) (6)	البنود خارج الميزانية الخطرة المرجحة (6 X3) (7)
1-	الاعتمادات المستندية بضمان البضائع				%20			
	أ-بمسؤولية القطاع الحكومي الممول مركزيا.				%20	صفر	صفر	
	ب- بمسؤولية البنك المركزي العراقي.				%20	صفر	صفر	
	ج- بمسؤولية القطاع الاشتراكي الانتاجي الممول ذاتيا فضلاً عن المنشآت التي لا يتضمنها قانون الموازنة.				%20	%20	%4	
	د- بمسؤولية المصارف المحلية.				%20	%20	%4	
	هـ- بمسؤولية مصارف خارجية (اقل من سنة).				%20	%20	%4	
	و- بمسؤولية مصارف خارجية (أكثر من سنة).				%20	%100	%20	
	ز- بمسؤولية بقية القطاعات (الخاص، المختلط والتعاوني).							

		%20	%100	%20			
-2	الكفالات (خطابات الضمان) بكل انواعها : أ- بمسؤولية القطاع الحكومي (الممول مركزياً). ب- بمسؤولية البنك المركزي العراقي. ج- بمسؤولية القطاع الاشتراكي الانتاجي الممول ذاتياً، فضلاً عن المنشآت التي لا يتضمنها قانون الموازنة. د- بمسؤولية المصارف المحلية. هـ- بمسؤولية مصارف خارجية (اقل ن سنة). و- بمسؤولية المؤسسات المالية الوسيطة. ز- بمسؤولية القطاع المختلط. ح- بمسؤولية مصارف خارجية (أكثر من سنة). ط- بمسؤولية القطاع الخاص.			%50 %50 %50 %50 %50 %50 %50 %50	صفر صفر %20 %20 %20 %50 %50 %100	صفر صفر %10 %10 %10 %25 %25 %50	
				%100	%100	%100	
-3	الكفالات الخارجية المقبولة والتزامات الدفع الاجل. أ- بمسؤولية القطاع الحكومي (الممول مركزياً). ب- بمسؤولية البنك المركزي العراقي. ج- بمسؤولية القطاع الاشتراكي الانتاجي الممول ذاتياً، فضلا عن المنشآت التي لا يتضمنها قانون الموازنة. د- بمسؤولية المصارف المحلية. هـ- بمسؤولية مصارف خارجية (اقل من سنة). و- بمسؤولية القطاع المختلط. ز- بمسؤولية المؤسسات المالية الوسيطة. ح- بمسؤولية مصارف خارجية (اكثر من سنة). ط- بمسؤولية القطاع الخاص.			%100 %100 %100 %100 %100 %100 %100 %100	صفر صفر %20 %20 %50 %50 %100	صفر صفر %20 %20 %50 %50 %100	
				%100	%100	%100	
	المجموع						

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية + مخاطر السوق

ملحق(4) نتائج تحليل المسار لمصرف الشرق الاوسط

المتغير المعتمد	مجموع التاثير	التاثير غير المباشر			التاثير المباشر	المتغير المستقل
		رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر	سعر الصرف	سعر الفائدة		
رأس المال / مجموع الودائع	-0.314	0.2736	-0.1418	-	-0.4458	سعر الفائدة
	-0.824	0.1250	-	-0.0738	-0.8752	سعر الصرف
رأس المال / مجموعة الموجودات	-0.293	0.6671	-0.1268	-	-0.8336	سعر الفائدة
	-0.624	0.2940	-	-0.1350	-0.7830	سعر الصرف
رأس المال / القروض	0.173	0.6608	-0.1622	-	0.9960	سعر الفائدة
	-0.468	-0.3941	-	0.1614	-0.2353	سعر الصرف
رأس المال /الموجودات الخطرة	-0.774	0.3114	-0.0874	-	-0.9980	سعر الفائدة
	-0.484	0.2170	-	-0.1617	-0.5393	سعر الصرف
رأس المال الحر /الموجودات الخطرة	-0.349	0.7706	-0.1216	-	-0.9980	سعر الفائدة

	-0.448	0.4644	-	-0.1617	-0.7507	سعر الصرف
رأس المال الحر /الموجودات العاملة	-0.406	0.7438	-0.1538	-	-0.9960	سعر الفائدة
	-0.758	0.1544	-	-0.1614	-0.9497	سعر الصرف
رأس المال / أوراق مالية والاستثمارات	-0.448	-0.5104	-0.0255	-	0.0879	سعر الفائدة
	-0.368	-0.2250	-	0.0142	-0.1572	سعر الصرف
رأس المال /الالتزامات العرضية	0.406	0.3393	0.1287	-	-0.0620	سعر الفائدة
	0.934	0.1492	-	-0.0100	0.7948	سعر الصرف

الملحق(5) نتائج تحليل المسار للمصرف الاهلي العراقي

المتغير المعتمد	مجموع التاثير	التاثير غير المباشر			التاثير المباشر	المتغير المستقل
		رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر	سعر الصرف	سعر الفائدة		
رأس المال / مجموع الودائع	-0.050	0.0219	0.1470	-	-0.2197	سعر الفائدة
	0.993	-0.0295	-	-0.0325	0.9960	سعر الصرف
رأس المال / مجموعة الموجودات	0.027	0.0394	0.1307	-	-0.1431	سعر الفائدة
	0.790	-0.0719	-	-0.0212	0.8832	سعر الصرف
رأس المال / القروض	0.560	0.0363	-0.0984	-	0.6221	سعر الفائدة
	-0.639	-0.0663	-	0.0921	-0.6647	سعر الصرف
رأس المال /الموجودات الخطرة	0.775	0.0190	0.0564	-	0.6695	سعر الفائدة
	0.450	-0.0348	-	0.1035	0.3813	سعر الصرف
رأس المال الحر /الموجودات الخطرة	0.770	-0.0186	0.0581	-	0.6933	سعر الفائدة
	0.461	0.0340	-	0.1026	0.3924	سعر الصرف
رأس المال الحر /الموجودات العاملة	0.791	-0.0093	0.0268	-	0.7549	سعر الفائدة
	0.276	0.0169	-	0.1117	0.1812	سعر الصرف
رأس المال / أوراق مالية والاستثمارات	0.759	0.0009	-0.0103	-	0.7702	سعر الفائدة
	0.046	0.0016	-	0.1140	-0.0696	سعر الصرف
رأس المال /الالتزامات العرضية	-0.210	0.0897	0.0548	-	-0.3546	سعر الفائدة
	0.154	0.1640	-	-0.0525	0.3705	سعر الصرف

الملحق(6) نتائج تحليل المسار لمصرف الائتمان العراقي

المتغير المعتمد	مجموع التاثير	التاثير غير المباشر			التاثير المباشر	المتغير المستقل
		رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر	سعر الصرف	سعر الفائدة		
رأس المال / مجموع الودائع	0.007	0.2416	-0.1475	-	-0.0871	سعر الفائدة
	-0.887	0.1229	-	-0.0129	-0.997	سعر الصرف
رأس المال / مجموعة الموجودات	0.048	0.1155	-0.1475	-	0.0800	سعر الفائدة
	-0.924	0.0612	-	0.0118	-0.9970	سعر الصرف
رأس المال / القروض	0.016	0.9232	-0.1252	-	-0.7820	سعر الفائدة
	-0.723	0.2387	-	-0.1157	-0.8460	سعر الصرف
رأس المال /الموجودات الخطرة	0.214	0.3594	-0.1477	-	0.0023	سعر الفائدة
	-0.826	0.1717	-	0.0003	-09980	سعر الصرف
رأس المال الحر /الموجودات الخطرة	0.203	0.3435	-0.1474	-	0.0069	سعر الفائدة

	−0.835	0.1600	−	0.0010	−0.9960	سعر الصرف
رأس المال الحر /الموجودات العاملة	0.261	0.1680	−0.1473	−	0.2403	سعر الفائدة
	−0.708	0.2514	−	0.0356	−0.9950	سعر الصرف
رأس المال / أوراق مالية والاستثمارات	0.297	0.5201	−0.1477	−	−0.0754	سعر الفائدة
	−0.758	0.2512	−	−0.0112	−0.9980	سعر الصرف
رأس المال /الالتزامات العرضية	0.637	−0.5044	0.1474	−	0.9940	سعر الفائدة
	0.749	−0.3941	−	0.1471	0.9960	سعر الصرف